

Distr.  
GENERAL

E/1997/43  
24 April 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧

جنيف، ٢٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧  
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت\*

### التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة

موجز للدراسة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة  
البحر الكاريبي، ١٩٩٦

#### موجز تنفيذي

كانت السمة البارزة للمشهد الاقتصادي العام لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ١٩٩٦ هي عودة نمط النمو المتواضع إلى الظهور مقترنا باستقرار الأسعار الذي تميز به اقتصاد المنطقة خلال التسعينات إلى أن انفجرت الأزمة المالية المكسيكية في عام ١٩٩٤. وحدث تطور هام في هذا المشهد العام تمثل في الانتعاش التدريجي للاقتصاد المكسيكي والاقتصاد الأرجنتيني. وسيكون متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة ككل حوالي ٢,٤ في المائة (نصيب الفرد منه ١,٧ في المائة). وسينخفض متوسط التضخم إلى أقل من ٢٠ في المائة. ومما شجّع النمو التوسع المتواصل في الصادرات، وساعده تحسن فرص الحصول على تمويل خارجي. وينبغي في الواقع أن يعوض تدفق رأس المال الخارجي العجز في الحساب الجاري (٢ في المائة من الناتج المحلي الإقليمي).

وحدث انتعاش في الإنتاج في سياق اقتصادي دولي كان إلى حد ما أقل موثقة من السياق الاقتصادي الذي كان سائداً في السنوات الأخيرة. واستمر النمو العالمي بخطى ثابتة. وكان هناك تفاوت في اتجاهات أسعار السلع الأساسية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فقد انخفضت أسعار كثير من المعادن وأسعار البن، على الرغم من أن أسعار الحبوب

E/1997/100

\*

..//

070597 060597 97-11037



ارتفعت، وأن أسعار النفط كانت أعلى من أسعاره في السنوات الأخيرة. وهكذا، على الرغم من أن معدلات التبادل التجاري للمنطقة ككل لم تتغير في عام ١٩٩٥، فإنها لم تتحسن تحسنا ملحوظا إلا بالنسبة لثلاثة بلدان، وانخفضت بالنسبة لأغلبية البلدان.

وفي حين أن النمط الاقتصادي الإقليمي في عام ١٩٩٥ اتسم بالتفاوت الكبير - حيث تقلص الاقتصاد المكسيكي والاقتصاد الأرجنتيني في حين استمرت الاقتصادات الأخرى في توسعها السابق - كان هناك تقارب أكبر في عام ١٩٩٦. فمن ناحية، عادت المكسيك والأرجنتين إلى معدلات نمو إيجابية. ومن ناحية أخرى، تباطأت نوعا ما اقتصادات عدة بلدان في المنطقة في عام ١٩٩٦، نتيجة للسياسات الرامية إلى تخفيف التضخم، كما حدث في البرازيل، وشيلي، وكوستاريكا، وكولومبيا، أو إلى منع حدوث مشاكل تتعلق بميزان المدفوعات، كما هو الحال في بيرو. وبناء عليه، استغادت معظم البلدان من نمو يتراوح بين ٢ في المائة و ٥ في المائة. ولم يتجاوز هذا النطاق إلا ستة بلدان، بينما كان الناتج المحلي الإجمالي ثابتا في بلدين (جامايكا وكوستاريكا)؛ وعانى بلدان آخران (أنتيغوا وبربودا، وفنزويلا) من تقلص اقتصادي.

وكانت الصادرات هي العامل المهيمن في حفز النمو الاقتصادي في المنطقة ككل، فزاد حجم الصادرات بسرعة بلغت تقريبا ثلاثة أمثال السرعة التي زاد بها الناتج المحلي الإجمالي. ومن بين عناصر الطلب المحلي، يبدو أن الاستهلاك ازداد ازديادا أسرع من الاستثمار بالنسبة للمنطقة ككل، على الرغم من أن الأخير استأنف تطوره الإيجابي بعد الانخفاض الذي طرأ عليه السنة الماضية.

وعلى الرغم من تحسن اتجاهات النمو الاقتصادي، لم يطرأ نفس التحسن على العمالة. بل بالعكس، بلغت البطالة في المناطق الحضرية في عام ١٩٩٦ أعلى معدل لها في العقد. وتأثرت الحالة الإقليمية تأثرا كبيرا لأن توفير فرص العمل في الأرجنتين والمكسيك لم يواكب انتعاش النشاط الاقتصادي، بينما واجهت بلدان أخرى ذات اتجاهات عمالة مواتية نسبيا في السنوات السابقة صعوبات في عام ١٩٩٦ (البرازيل وكولومبيا). ولم يستمر معدل البطالة في الانخفاض إلا في بلدان قليلة (بيرو وشيلي).

واستمر التضخم في الانخفاض في عام ١٩٩٦. فانخفض معدل التضخم الإقليمي، في المتوسط، من ٨٨٨ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٢٣٧ في المائة في عام ١٩٩٤، و ٢٦ في المائة في عام ١٩٩٥ و ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٦، وهذا هو أدنى مستوى وصل إليه منذ أوائل السبعينات. وبالإضافة إلى ذلك، حقق كثير من البلدان، معدل تضخم يقل عن ١٠ في المائة أو أوشك على تحقيقه. وفي حالة الأرجنتين، لم ترتفع الأسعار. وعلى الطرف النقيض، تجاوز التضخم في فنزويلا، لفترة وجيزة، نسبة ١٠٠ في المائة. وحقت البرازيل والمكسيك بصفة خاصة تحسنا ملحوظا في منحنى أسعارهما.

وظل التثبيت يُشكل أولوية بالنسبة لمعظم الحكومات في المنطقة، وأداتها الرئيسية في ذلك هي السياسات المالية والنقدية. وحقت شيلي أيضا فائضا ماليا، بينما حققت باراغواي، وبنما، وبيرو،

والجمهورية الدومينيكية، والمكسيك توازنا ماليا. وفي حين أن فنزويلا نجحت في التخلص تماما من عجزها الكبير، شهدت أربعة بلدان (الأرجنتين، وإكوادور، والسلفادور، وكولومبيا) تدهورا كبيرا في حساباتها المالية. وعلى الرغم من أن الحالة المالية في البرازيل وكوستاريكا لم تزد سوءا بشكل ملحوظ، فقد ظلت مثيرة للقلق.

وإن اتباع سياسة نقدية متحفظة أمر ضروري في إطار جهود التثبيت الميدولة. وقد استخدمت أسعار الفوائد العالية بصورة متواترة لتقييد الطلب العام والحد مما للاحتياطي المتكاملة من أثر توسعي على الإنفاق. وساعد أيضا ازدياد أسعار الصرف على تخفيض التضخم؛ وحدث ذلك في ١١ بلدا في المنطقة؛ ولم يحدث انخفاض حقيقي في قيمة العملة إلا في خمسة بلدان. وفي حين أن ارتفاع أسعار الصرف ساعد على السيطرة على التضخم، فإنه ساهم أيضا في إيجاد مشاكل تجارية في عدد من الحالات.

وازدادت الصادرات الإقليمية من البضائع في عام ١٩٩٦ بنسبة ١١ في المائة مقارنة بما كانت عليه في عام ١٩٩٥. وبغض النظر عن البلدان المصدرة للنفط، كان أفضل أداء بالنسبة للتصدير هو أداء البلدان التي نجحت في التعويض عن اتجاهات الأسعار غير المواتية بزيادات كبيرة في حجم البضائع المبيعة. وازدادت البضائع المستوردة في عام ١٩٩٦ بنسبة ١٠,٦ في المائة. وكانت أكبر البلدان المساهمة في الاستيراد هي الأرجنتين والمكسيك حيث انخفضت الواردات انخفاضا كبيرا في عام ١٩٩٥ بسبب التقلص الاقتصادي.

وظلت التجارة بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على جانب من الأهمية، على الرغم من أنها فقدت شيئا من الزخم الذي كان قد ظهر في السنوات السابقة. ومن بين مجموعات التكامل الإقليمي التي يوجد بشأنها بيانات، لم تزد تجارة أي مجموعة ازديادا أسرع من التجارة ككل إلا في البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي.

وظل عجز الحساب الجاري للمنطقة ثابتا تقريبا عند مبلغ ٢٢,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وعانت الأرجنتين والبرازيل من زيادة كبيرة في عجز حسابهما الجاري؛ وكانت الزيادات أقل بالنسبة لبنا والمكسيك، بينما تحول العجز إلى فائض في شيلي. وعلى العكس من ذلك، حققت بيرو انخفاضا كبيرا في عجزها؛ وتحول العجز إلى فائض في إكوادور، وازداد الفائض ازديادا كبيرا في فنزويلا.

وتم تمويل حالات العجز في الحساب الجاري بتدفقات كبيرة من رأس المال الخارجي. وتمثل في الواقع أحد الاتجاهات الهامة، في عام ١٩٩٦، في توحيد فرص وصول معظم بلدان أمريكا اللاتينية للأسواق المالية الدولية، وحالت جزئيا الأزمة المالية المكسيكية دون توفر هذه الفرص. وتمثل الاتجاه الهام الآخر في تغيير تكوين تدفقات رأس المال، التي تركزت تركزا كبيرا في الاستثمارات المباشرة وفي سندات الدين المتوسطة والطويلة الأجل.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٥	١ - ١٣ . . . . . مقدمة
٨	١٤ - ٢٢ . . . . . أولا - السياسات الاقتصادية
١٠	٢٣ - ٢٨ . . . . . ثانيا - النشاط الاقتصادي
١٢	٢٩ - ٣٢ . . . . . ثالثا - التضخم
١٣	٣٣ - ٣٥ . . . . . رابعا - العمالة والمرتبات
١٤	٣٦ - ٥٨ . . . . . خامسا - القطاع الخارجي
١٤	٣٦ - ٥٠ . . . . . ألف - التجارة الخارجية ومعدلات التبادل التجاري
١٧	٥١ - ٥٨ . . . . . باء - الحساب الجاري والتمويل الخارجي

## مقدمة

١ - كانت السمة البارزة للمشهد الاقتصادي العام لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ١٩٩٦ هي عودة نمط النمو المتواضع إلى الظهور مقترنا باستقرار الأسعار الذي تميز به اقتصاد المنطقة خلال التسعينات إلى أن انفجرت الأزمة المالية المكسيكية في عام ١٩٩٤. وحدث تطور هام في هذا المشهد العام وتمثل الانتعاش التدريجي للاقتصاد المكسيكي والاقتصاد الأرجنتيني. وسيكون متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة ككل حوالي ٣,٤ في المائة (نصيب الفرد منه ١,٧ في المائة)، وسيخفض متوسط التضخم إلى أقل من ٢٠ في المائة. وتزداد الأسعار في أكثر من نصف البلدان في المنطقة بنسبة تبلغ أو تقترب من ١٠ في المائة. ومما شجّع النمو التوسع المتواصل في الصادرات وساعده تحسن فرص الحصول على تمويل خارجي. وينبغي في الواقع أن يعوض تدفق رأس المال الخارجي البالغ حوالي ٥٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة العجز في الحساب الجاري (٢ في المائة من الناتج المحلي الإقليمي)، وأن يؤدي إلى تراكم كبير للاحتياطيات. ومن ناحية أخرى، فإن البطالة كانت أعلى مما كانت عليه في عام ١٩٩٥، مما يشير إلى أنماط نمو تتسم بعدم تساوق مستمر في عام ١٩٩٦.

٢ - وحدث انتعاش في الإنتاج في سياق اقتصادي دولي كان إلى حد ما أقل موثقة من السياق الاقتصادي الذي كان سائدا في السنوات الأخيرة. وبينما استمر النمو العالمي بخطى ثابتة، تباطأت التجارة العالمية، فأنخفض معدل نمو حجمها الاستثنائي من ٨ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٥ في المائة في عام ١٩٩٦. وبالإضافة إلى ذلك كان هناك تفاوت في اتجاهات أسعار السلع الأساسية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فمثلا انخفضت أسعار كثير من المعادن وأسعار البن، على الرغم من أن أسعار الحبوب ارتفعت، وأن أسعار النفط كانت أعلى من أسعاره في السنوات الأخيرة، مما أفاد المصدرين وأضر بالمستهلكين. وهكذا، على الرغم من أن معدلات التبادل التجاري للمنطقة ككل لم تتغير في عام ١٩٩٥، فإنها لم تتحسن تحسنا ملحوظا إلا بالنسبة لثلاثة بلدان، وانخفضت بالنسبة لأغلبية البلدان.

٣ - وفي حين أن النمط الاقتصادي الإقليمي في عام ١٩٩٥ اتسم بتباعد كبير - بما أن الاقتصاد المكسيكي والاقتصاد الأرجنتيني تقلصا في حين أن الاقتصادات الأخرى استمرت في توسعها السابق - كان هناك تقارب أكبر عام ١٩٩٦. فمن ناحية، عادت المكسيك والأرجنتين إلى معدلات نمو إيجابية. ومن ناحية أخرى، تباطأت نوعا ما اقتصادات عدة بلدان في المنطقة في عام ١٩٩٦، نتيجة للسياسات الرامية إلى تخفيف التضخم، كما حدث في البرازيل، وشيلي، وكوستاريكا، وكولومبيا، أو إلى منع حدوث مشاكل تتعلق بميزان المدفوعات، كما هو الحال في بيرو. وبناء عليه، استفادت معظم البلدان من نمو يتراوح بين ٢ في المائة و ٥ في المائة. ولم يتجاوز هذا النطاق إلا ستة بلدان؛ ومن بين هذه البلدان الستة لم تستمر إلا غيانا وشيلي في نمط من النمو المستدام. وكان الناتج المحلي الإجمالي ثابتا في بلدين (جامايكا وكوستاريكا)؛ وعانى بلدان آخران (أنتيغوا وبربودا، وفنزويلا) من تقلص اقتصادي.

٤ - وكانت الصادرات هي العامل المهيمن في حفز النمو الاقتصادي في المنطقة ككل، فزاد حجم الصادرات بسرعة بلغت تقريبا ثلاثة أمثال السرعة التي زاد بها الناتج المحلي الإجمالي. وكانت الصادرات هي العامل الرئيسي في الانتعاش المكسيكي وعوضت عن قلة الطلب المحلي في عدد من البلدان، بما في ذلك بيرو وفنزويلا وكولومبيا وأجزاء كبيرة من أمريكا الوسطى. ومن بين عناصر الطلب المحلي، يبدو أن الاستهلاك ازداد ازديادا أسرع من الاستثمار بالنسبة للمنطقة ككل، على الرغم من أن الأخير استأنف تطوره الإيجابي بعد الانخفاض الذي طرأ عليه السنة الماضية. وعلى الرغم من تحسن اتجاهات النمو الاقتصادي، لم يطرأ نفس التحسن على العمالة. بل بالعكس، بلغت البطالة في المناطق الحضرية في عام ١٩٩٦ أعلى معدل لها في العقد. وتأثرت الحالة الإقليمية تأثرا كبيرا لأن توفير فرص العمل في الأرجنتين والمكسيك لم يواكب انتعاش النشاط الاقتصادي، بينما واجهت بلدان أخرى ذات اتجاهات عمالة مواتية نسبيا في السنوات السابقة صعوبات في عام ١٩٩٦ (البرازيل وكولومبيا). ولم يستمر معدل البطالة في الانخفاض إلا في بلدان قليلة (بيرو وشيلي). أما المرتبات فقد سارت في طريق غير متجانس بدرجة أكبر، فارتفعت في بعض البلدان، وظلت راكدة في بلدان أخرى، وانخفضت في مجموعة ثالثة من البلدان.

٥ - واستمر التضخم في الانخفاض في عام ١٩٩٦. فانخفض معدل التضخم الإقليمي، في المتوسط، من ٨٨٨ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٢٢٧ في المائة في عام ١٩٩٤، و ٢٦ في المائة في عام ١٩٩٥، و ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٦، وهذا هو أدنى مستوى وصل إليه منذ أوائل السبعينات. وبالإضافة إلى ذلك، حقق كثير من البلدان، معدل تضخم يقل عن ١٠ في المائة أو أوشك على تحقيقه. وفي حالة الأرجنتين، لم ترتفع الأسعار. وعلى الطرف النقيض، تجاوز التضخم في فنزويلا، لفترة وجيزة، نسبة ١٠٠ في المائة. وحققت البرازيل والمكسيك بصفة خاصة تحسنا ملحوظا في منحنى أسعارهما.

٦ - وظل التثبيت يشكل أولوية بالنسبة لمعظم الحكومات في المنطقة، وأداتها الرئيسية في ذلك هي السياسات المالية والنقدية. وحققت شيلي أيضا فائضا ماليا، بينما حققت باراغواي، وبنما، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، والمكسيك توازنا ماليا. وفي حين أن فنزويلا نجحت في التخلص تماما من عجزها الكبير، شهدت أربعة بلدان (الأرجنتين، وإكوادور، والسلفادور، وكولومبيا) تدهورا كبيرا في حساباتها المالية. وعلى الرغم من أن الحالة المالية في البرازيل وكوستاريكا لم تزد سوءا بشكل ملحوظ، فقد ظلت مشيرة للقلق.

٧ - وإن اتباع سياسة نقدية متشقة أمر ضروري في إطار جهود التثبيت المبذولة. وقد استخدمت أسعار الفوائد العالية بصورة متواترة لتقييد الطلب العام والحد مما للاحتياطات المتكاملة من أثر توسعي على الإنفاق. وساعد أيضا ازدياد أسعار الصرف على تخفيض التضخم؛ وحدث ذلك في ١١ بلدا في المنطقة؛ ولم يحدث انخفاض حقيقي في قيمة العملة إلا في خمسة بلدان. وفي حين أن ارتفاع أسعار الصرف ساعد على السيطرة على التضخم، فإنه ساهم أيضا في إيجاد مشاكل تجارية في عدد من الحالات.

٨ - ووصلت الصادرات الإقليمية من البضائع في عام ١٩٩٦ إلى مبلغ ٢٤٨ بليون دولار، أي أنها ازدادت بنسبة ١١ في المائة مقارنة بما كانت عليه في عام ١٩٩٥. وبغض النظر عن البلدان المصدرة للنفط، كان أفضل أداء بالنسبة للتصدير هو أداء البلدان التي نجحت في التعويض عن اتجاهات الأسعار غير المواتية بزيادات كبيرة في حجم البضائع المباعة. وقد ضمت هذه المجموعة البلدان المصدرة للبضائع المصنعة (مثل المكسيك)، فضلا عن أوروغواي وبوليفيا والجمهورية الدومينيكية وبعض بلدان أمريكا اللاتينية.

٩ - وتجاوزت البضائع المستوردة في عام ١٩٩٦ مبلغ ٢٤٥ بليون دولار أي أنها ازدادت بنسبة ١٠,٦ في المائة، وهي نسبة أقل من نسبة عام ١٩٩٥ البالغة ١٢,٣ في المائة. وكانت أكبر البلدان المساهمة في الاستيراد هي الأرجنتين والمكسيك حيث انخفضت الواردات انخفاضا كبيرا في عام ١٩٩٥ بسبب التقلص الاقتصادي.

١٠ - وظلت التجارة بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على جانب من الأهمية، على الرغم من أنها فقدت شيئا من الزخم الذي كان قد ظهر في السنوات السابقة. ومن بين مجموعات التكامل الإقليمي التي يوجد بشأنها بيانات، لم تزدت تجارة أي مجموعة ازديادا أسرع من التجارة ككل إلا في البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. وبما أن مدفوعات عوامل الإنتاج عوضت عن تدهور العجز التجاري ظل عجز الحساب الجاري للمنطقة ثابتا تقريبا عند مبلغ ٣٢,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وعانت الأرجنتين والبرازيل من زيادة كبيرة في عجز حسابهما الجاري؛ وكانت الزيادات أقل بالنسبة لبنا والمكسيك، بينما تحول العجز إلى فائض في شيلي. وعلى العكس من ذلك، حققت بيرو انخفاضا كبيرا في عجزها؛ وتحول العجز إلى فائض في إكوادور، وازداد الفائض ازديادا كبيرا في فنزويلا.

١١ - وتم تمويل حالات العجز في الحساب الجاري بتدفقات كبيرة من رأس المال الخارجي. وتمثل في الواقع أحد الاتجاهات الهامة، في عام ١٩٩٦، في توحيد فرص وصول معظم بلدان أمريكا اللاتينية للأسواق المالية الدولية، وحالت جزئيا الأزمة المالية المكسيكية في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، دون توفر هذه الفرص. وتمثل الاتجاه الهام الآخر في تغيير تكوين تدفقات رأس المال، التي تركزت تركزا كبيرا في الاستثمارات المباشرة وفي سندات الدين المتوسطة والطويلة الأجل.

١٢ - ومن بين العناصر التي ساهمت في هذا الاتجاه المواتي برامج المساعدة المالية الدولية المقدمة إلى المكسيك والأرجنتين في عام ١٩٩٥، والتنمية الاستثنائية للأسواق المالية الدولية خلال الشهور الـ ١٨ الماضية، وأسعار الفوائد الثابتة في الولايات المتحدة، وأسعار الفوائد المنخفضة في اليابان وأوروبا. وانعكست هذه التغييرات في إصدارات لسندات ذات نوعية عالية، وآجال استحقاق طويلة، وفروق أضيق في الفوائد. والتدفقات الهائلة من الاستثمارات المباشرة الأجنبية الناجمة بصفة رئيسية حتى عام ١٩٩٣ من مبادرات الخصخصة، تضمنت في عام ١٩٩٦ عنصرا يتمثل في رأس مال جديد كبير. وقد بدأ عدد متزايد من بلدان

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اعتماد سياسات ترمي إلى تشجيع تدفقات رأس المال على المدى الطويل.

١٣ - ومكّن تدفق الاستثمارات المباشرة الأجنبية الحكومات من الاعتماد اعتماداً أقل على التدفقات القصيرة الأجل، وكان من شأن الشروط الأفضل للسندات أن خفضت عبء خدمة الديون في بعض أكبر اقتصادات المنطقة.

#### أولا - السياسات الاقتصادية

١٤ - كان الهدف ذو الأولوية بالنسبة لجميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقريبا هو تحقيق قدر من الاستقرار في اقتصاداتها. وتحقيقا لهذه الغاية، دأبت هذه البلدان على انتهاج سياسات مالية حكيمة وعلى فرض رقابة نقدية صارمة. واتيح مجال كبير لتطبيق هذه السياسات بفضل الحالة الدولية المواتية، التي تميزت بانخفاض أسعار الفائدة واستمرار الطلب الخارجي وسهولة الحصول على رأس المال القصير الأجل والطويل الأجل، مما أدى إلى انتعاش تدفقات رأس المال هذا بصورة جيدة إلى حد ملحوظ بعد بضعة أشهر فقط من الاضطراب الذي شهدته الأسواق المالية للمنطقة. وكان الأثر الرئيسي لتدفقات رأس المال الجيدة هذه يتمثل في إبقاء معدلات صرف العملات الأسمية هذه في مستويات تتمشى وتوقعات الأسعار المحلية. وفي البلدان التي كان يوجد فيها ما يدل على حدوث انخفاض في النشاط الاقتصادي ومعدلات التضخم تعد أكثر اعتدالا، حدث انفراج في سياسات الحد من الطلب. وفي بلدان أخرى حدث انكماش في الطلب المحلي مما أدى إلى تخفيض الضغط على موازين المدفوعات.

١٥ - وفي باراغواي وبنما وبيرو والجمهورية الدومينيكية وشيلي وغواتيمالا والمكسيك طرأت تحسينات على تحصيل الضرائب، وشدت الرقابة على النفقات العامة مما أدى إلى تمكين السلطات من موازنة الحسابات العامة أو من تحقيق فوائض. وفي فنزويلا وكوبا ونيكاراغوا وهايتي حدث تحسن كبيرا، بينما لم يطرأ تحسن ذو بال على العجز في أربعة بلدان أخرى هي: أوروغواي (البلدان ذات العجز المتوسط) وبوليفيا وكوستاريكا (حيث العجز أكبر حجما إلى حد ما) وهندوراس. ورغم نجاح البرازيل في التقليل من عجزها، إلا أن الهوة لا تزال كبيرة. وشهدت الحالة المالية تدهورا في أربعة بلدان فقط، هي: الأرجنتين واکوادور والسلفادور وكولومبيا - رغم أن اکوادور وحدها هي التي سجلت عجزا يزيد على ٢ في المائة. ومجمل القول إن ثلاثة بلدان فقط من بين البلدان قيد النظر، وعددها ١٩ بلدا، التي سجلت حالات عجز مالي في قطاعاتها العامة تتجاوز ٢ في المائة. ومع ذلك فإن الإدارة المالية صارت أكثر اتساما بالطابع الدوري - تقوية العلاقة المتوازنة بين مستويات الدخل والنشاط بينما جنحت النفقات إلى الانكماش في حالات الكساد وجرى كبح جماح الطلب في المجالات الاجتماعية.

١٦ - كذلك جرى دعم السعي إلى تحقيق الاستقرار كشرط ضروري للنمو عن طريق سياسات نقدية وأخرى في مجال صرف العملات الأجنبية كانت ترمي إلى الإبقاء على معدلات السيولة وصرف العملات في



مستويات تتمشى مع الانخفاض المستمر في التضخم. وفيما يتعلق بسياسات صرف العملات الأجنبية زادت قيمة العملة في ١١ بلدا من بلدان المنطقة (باراغواي، البرازيل، بوليفيا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، السلنادور، شيلي، كولومبيا، المكسيك، نيكاراغوا وهايتي) بدرجات متفاوتة. وجاءت هذه الزيادة نتيجة تدفقات داخلية كبيرة لرأس المال الخارجي التصير الأجل والطويل الأجل وفي بعض الحالات لانتهاج سياسات صارمة فيما يتعلق بالنقد. وتمكنت ثلاثة بلدان أخرى (بنما، غواتيمالا وكوستاريكا) من المحافظة على السعر الحقيقي لسرف العملات فيها، ولم يحدث تخفيض فعلي لقيمة العملة المحلية إلا في خمسة بلدان فقط (الأرجنتين، اكوادور، أوروغواي، فنزويلا وهندوراس). وفي الأرجنتين وأوروغواي كانت الزيادة التي طرأت على سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية تعود الى تخفيض قيمة عملة كل منها إزاء سعر الصرف الحقيقي في البرازيل؛ والى حد كبير كان تخفيض عملة البرازيل يُعزى الى الزيادة الحادة التي طرأت على قيمة العملة المحلية لهذا البلد في العام السابق.

١٧ - فمن ناحية عامة كانت السياسات النقدية التي حددت فيها أهداف لزيادة السيولة تتمشى وانخفاض التضخم. وحيثما ظهر ما يدل على تجاوز السيولة النقدية لهذه الأهداف جرى استيعاب الفائض بفتح الأسواق، وهو ما كان يؤدي في كثير من الحالات الى تضارب بين الاستقرار والنمو. وفي بعض البلدان حدث بطء في النشاط الاقتصادي وجنحت السلطات الى إحداث انزراج في سياساتها النقدية للتركيز على النمو.

١٨ - ولقد ترتبت على مشاكل المديونية التي أثرت على النظم المصرفية في بضعة بلدان خلال العام المنصرم آثار لا تزال باقية. وفي معظم الحالات جرى تبديد حالات الغموض التي أحاطت بتلك الديون بنضل مساعدة كبيرة من القطاع العام استهدفت انقاذ بعض المصارف المتأثرة؛ بيد أن استبدال حافظات القروض المستحقة السداد بسندات حكومية، تطلب الانفاق المالي أو شبه المالي لا تزال تُشكل ضغطا على الحسابات المالية وأسعار الفائدة. وتفاقمت هذه المشكلة في الحالات التي لم تكن فيها مستويات النشاط تكفي لإيجاد مهرب من حالات العجز عن تسديد الديون بالنسبة للعملاء المنتجين ممن كانت متأخراتهم الإئتمانية مثار قلق كبير.

١٩ - وفي ضوء هذه الخلفية انخفض التضخم في جميع البلدان تقريبا. ومن ناحية أخرى ظل معدل النمو معتدلا بينما شهدت البطالة ارتفاعا جنونيا. وفي معظم بلدان المنطقة، مع إمكانية استثناء شيلي، وجدت الجهات المعنية بوضع السياسات الاقتصادية أنها مضطرة للأخذ بخيارات غير مريحة من بين أهداف متضاربة، مثل تحقيق التوازن المالي والعمالة والتضخم والدين والادخار المحلي والأسعار النسبية. ومن الواضح أن الطريقة الوحيدة لتحقيق توافق بين هذه الأهداف تتمثل في ضمان مسار النمو المطرد، علاوة على استهلاك يكفي لتعزيز هذا النمو دون أن يتجاوزه. ومن شأن تهيئة بيئة دولية مواتية للمنطقة أن تساعد الى حد كبير في تحقيق هذا الهدف.

٢٠ - وفيما عدا بعض الاستثناءات كانت التعديلات التي ادخلتها بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ١٩٩٦ على سياساتها التجارية كانت تعديلات ثانوية. بل قامت بفرض المزيد من القيود مما أدى الى انخلاق في السياسات الاقتصادية التي شرع فيها قبل بضعة سنوات (ولو بصفة مؤقتة). ويصح هذا القول بصفة خاصة على غواتيمالا، التي قامت بتنفيذ بعض التدابير ذات الطابع الحمائي. واحتجت غواتيمالا بشرط الضمان فيما يتعلق بجباية تعريفات خاصة على الأسمت المكسيكي. وطُبق إجراء مماثل على منتجات الدواجن. وبالإضافة أقدمت غواتيمالا على تنفيذ خطط ترمي الى خفض التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات والمواد الخام والسلع الانتاجية من قبل الصناعة وكذلك التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات الجاهزة بنسبة ١ في المائة؛ وكانت النتيجة هي زيادة الحمائية الفعلية بالنسبة لجميع فروع الصناعة.

٢١ - وفي عام ١٩٩٦ واصلت بلدان أمريكا اللاتينية بذل جهود ترمي إلى إحداث إصلاحات هيكلية. ولكن بخطوات أبطأ مما كان عليه الحال في السنوات السابقة. والواقع أنها وضعت التشديد على إجراء الإصلاحات التي سبق تحديدها، مثل تطبيق نظم جديدة للضمان الاجتماعي تقوم على تحويل المساهمات إلى رأس مال وعلى بيع بعض المؤسسات المملوكة للدولة.

٢٢ - واستمرت عملية التكامل في إحراز تقدم في عام ١٩٩٦، رغم التفاوت في مستويات التقدم المحرز من قبل الاتحادات الجمركية الأربعة في المنطقة، التي وصل كل منها الى مرحلة مختلفة من التطور؛ وحيث أن التعريفات الجمركية الخارجية المشتركة تحدد السياسات الجمركية لمعظم بلدان المنطقة. واستمرت الزيادة في اتفاقات الأفضلية والتجارة الحرة التي أبرمت وتم القيام بمبادرات عديدة أدت الى المواءمة بين مختلف اتفاقات التكامل التي أبرمت. وبالتالي يبدو أن النموذج القائم على الإقليمية المتوحة هو الأرسخ قدما في المنطقة.

#### ثانيا - النشاط الاقتصادي

٢٣ - في عام ١٩٩٦ زاد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بنسبة ٣,٤ في المائة، بعد أداء خامد خلال العام المنصرم، وبذلك استأنف اتجاهه السابق للنمو المعتدل. ومن جراء ذلك زاد متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة ١,٧ في المائة، وهو معدل يقل قليلا عن المتوسط السنوي الذي سجل في بداية العقد. وبصرف النظر عن هذا الاتجاه التصاعدي، فإن زيادة الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة في عام ١٩٩٦ لا تتجاوز ٢٤ في المائة عنها في عام ١٩٨٠ (أي قبل بداية أزمة الديون)، وانخفض متوسط الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة ١ في المائة. وكان هذا الأداء الأقوى للمنطقة في عام ١٩٩٦ يعزى إلى حد كبير لازدياد النشاط الاقتصادي في الأرجنتين وأوروغواي والمكسيك. ومن العوامل التي أسهمت فيه كذلك النمو القوي الذي شهدته بربادوس والجمهورية الدومينيكية وغيانا ونيكاراغوا، وكذلك ازدياد سرعة النمو الاقتصادي في شيلي، رغم أنه كان أبطأ الى حد ما عن نمو العام السابق. وكانت الاتجاهات التي حدثت في بوليفيا وهندوراس تشبه إلى حد كبير اتجاهات عام ١٩٩٥، حيث

سجل البلدان كلاهما معدلي نمو يقربان للغاية من المتوسط الاقليمي. بيد أن ١١ بلداً آخر شهدت انخفاضاً في معدلات نموها الاقتصادي. وكان هذا الانخفاض أكثر وضوحاً في بيرو، حيث بلغ أكثر من ٥ في المائة (انظر الجدول ٢).

٢٤ - وشرعت كل من الأرجنتين والمكسيك في الانتعاش عقب اضمحلال الآثار السلبية القوية للأزمة المالية التي حدثت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤. فلقد أدت هذه الأزمة، التي نجمت عن تخفيض البيزو المكسيكي بصورة حادة، إلى عكس اتجاه تدفقات رأس المال الخارجي للبلد، حتى وصلت آثار هذا الاتجاه إلى الأرجنتين. بيد أن عام ١٩٩٦ شهد تدفق رؤوس الأموال مرة أخرى إلى هذين البلدين معاً، مما ساعد في تخفيف قيودهما الخارجية. وبعد هبوط في عام ١٩٩٥ جاء إلى حد كبير نتيجة تجاوز كساد الأرجنتين للحدود، بدأ الانتعاش الاقتصادي لأوروغواي في الاستقرار بفضل انتعاش اقتصاد البلد المجاور.

٢٥ - وعلى النقيض، كانت حالات الأداء الأضعف التي سجلت في عدد كبير من البلدان تعود برمتها إلى سياسات التكيف التي انتهجتها حينما بدأت سخانة اقتصاداتها تتجاوز الحد (مثلاً، البرازيل، بيرو، السلفادور، شيلي، غواتيمالا وكولومبيا) أو كرد فعل لاختلالات كبيرة في الاقتصاد الكلي، كما حدث، مرة أخرى، في البرازيل، وكذلك فنزويلا وكوستاريكا - وكانت جميع هذه البلدان تبذل قصارى جهدها لمعالجة حالات العجز المالي الكبيرة التي شهدتها - وإلى حد أقل، اكوادور. أما انخفاض معدل النمو في باراغواي فيعود، من ناحية أخرى، إلى الأزمة المصرفية التي شهدتها ذلك البلد.

٢٦ - وشهدت ٧ اقتصادات ترد في الجدول ٢ (بربادوس، الجمهورية الدومينيكية، سانت لوسيا، شيلي، غيانا، كوبا ونيكاراغوا) معدل نمو يزيد على ٥ في المائة. وهناك ١٣ بلداً (الأرجنتين، أوروغواي، البرازيل، بليز، بوليفيا، ترينيداد وتوباغو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السلفادور، غرينادا، غواتيمالا، كولومبيا، المكسيك، وهندوراس) سجلت زيادات تتراوح بين ٣ و ٥ في المائة مما يشير بوضوح إلى قدر من التطابق فيما يتعلق بسرعة نمو اقتصادات المنطقة. وهناك خمسة بلدان أخرى (اكوادور، باراغواي، بنما، بيرو، وهايتي) سجلت معدل نمو بنسبة ٢ في المائة، بينما بقي نصيب الفرد من إجمالي الدخل المحلي على حاله في بلدين (جامايكا وكوستاريكا) وتقلص في أنتيغوا وبربودا وفنزويلا.

٢٧ - وبالرغم من أن معدلات النمو السكاني ظلت عالية في العديد من البلدان، إلا أن معظم هذه البلدان حققت مكاسب من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (انظر الجدول ٣). وفي سبعة بلدان - أوروغواي، بربادوس، الجمهورية الدومينيكية، سانت لوسيا، شيلي، غيانا، وكوبا - زاد مؤشر الرفاه هذا بما يربو على ٤ في المائة؛ وفي ١٠ بلدان أخرى (الأرجنتين، البرازيل، بوليفيا، ترينيداد وتوباغو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السلفادور، غرينادا، كولومبيا، المكسيك ونيكاراغوا) زاد هذا المعدل بما يتراوح بين ١ وما يقل قليلاً عن ٣ في المائة؛ وهناك خمسة بلدان أخرى - بليز، بنما، بيرو، غواتيمالا وهندوراس - شهدت زيادة طفيفة. وفي البلدان السبعة المتبقية (اكوادور، أنتيغوا وبربودا، باراغواي، جامايكا، فنزويلا، كوستاريكا، وهايتي) انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

٢٨ - وبالرغم من هذا الأداء البائس لاقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال العقد المنصرم، فإن ٩ بلدان فقط هي التي بلغ فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٦ ما يربو كثيرا على ما كان عليه في عام ١٩٨٠ وهي: سانت كيتس ونيفيس (١٣٦ في المائة)، وسانت لوسيا (٩٨ في المائة)، وسانت فنسنت وجزر غرينادين (٩٢ في المائة)، ودومينيكا (٧٨ في المائة)، وأنتيغوا وبربودا وغرينادا (٧٤ في المائة)، وشيلي (٥٦ في المائة)، وكولومبيا (٣٦ في المائة)، وبليز (٣٣ في المائة). وفي ٧ بلدان أخرى طرأت زيادة طفيفة على هذا المؤشر كما يلي: الجمهورية الدومينيكية (١٧ في المائة)، وأوروغواي (١٤ في المائة)، وجامايكا (١٣ في المائة)، وبنما (١٠ في المائة)، وبربادوس (٨ في المائة)، وغيانا (٧ في المائة)، والسلفادور (٥ في المائة). وفي الأرجنتين وباراغواي والبرازيل وكوستاريكا كانت نسبة هذا المؤشر تزيد بما يتراوح بين ٢ في المائة إلى صفر في المائة عن المستوى الذي سجل في مطلع عقد الثمانينات، بينما شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا في هايتي (-٤٠ في المائة)، ونيكاراغوا (-٢٤ في المائة)، وترينيداد وتوباغو (-٢٠ في المائة)، وفنزويلا (-٢٨ في المائة)، وبيرو (-١٣ في المائة)، وغواتيمالا (-١٢ في المائة)، وبوليفيا (-١٠ في المائة)، وسورينام (-٨ في المائة)، وهندوراس (-٥ في المائة)، وإكوادور (-٤ في المائة)، والمكسيك (-١ في المائة) (انظر الجدول ٣).

### ثالثا - التضخم

٢٩ - وسجل معدل التضخم الإقليمي في عام ١٩٩٦ مستوى منخفضا إلى حد ما: وكان هذا الانخفاض من ٢٦ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ما يقل عن ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٦ - بمثابة استمرار للاتجاه الانحداري الذي بدأ في عام ١٩٩٤ حينما هبط هذا المعدل بشكل حاد إلى ٣٤٠ في المائة من المستوى الذي سجل في عام ١٩٩٣ وهو ٨٩٠ في المائة. ووزع هذا المؤشر بقدر متساوي تقريبا في عام ١٩٩٦، نظرا لانخفاض التضخم في ١٠ بلدان من بين ٢٢ بلدا جرى تحليل اقتصاداتها، وبقي الرقم القياسي لأسعار المستهلكين على حاله أو زاد زيادة طفيفة فقط في ١١ بلدا آخر. والبلد الوحيد الذي تدهورت فيه الحالة هو فنزويلا، التي قفز فيها معدل التضخم إلى مستويات ثلاثية الأرقام (انظر الجدول ٤).

٣٠ - وطرأت زيادات ثانوية على معدل التضخم في ثلاثة بلدان (الأرجنتين وبربادوس وبنما)، وزيادات تقل نسبتها عن ١٠ في ثمانين بلداً أخرى (باراغواي، بوليفيا، ترينيداد وتوباغو، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، شيلي، غيانا ونيكاراغوا). وسجلت ثمان بلدان أخرى (إكوادور، أوروغواي، جامايكا، كوستاريكا، كولومبيا، المكسيك، هايتي وهندوراس) زيادات في الأسعار تتراوح نسبتها بين ١٥ إلى ٣٠ في المائة. ويعزى الانخفاض الملحوظ في معدل التضخم الإقليمي والأداء المحسن في معظم البلدان إلى برامج تحقيق الاستقرار التي جرى تنفيذها من قبل الكثير من هذه البلدان في أواخر الثمانينات أو مطلع التسعينات، وحذت البرازيل حذو هذه البلدان في منتصف عام ١٩٩٤. ولكن جهود تحقيق الاستقرار هذه تعرضت لبعض الانتكاسات، مثلما حدث في فنزويلا عام ١٩٩٣ وفي المكسيك عام ١٩٩٥، غير أنه حتى في مثل هذه الحالات انخفض التضخم ما أن شرعت هذه البلدان في تنفيذ خطط للتكيف الصارم.

٣١ - وشكل الانخفاض الكبير الذي طرأ على معدل التضخم في البرازيل منذ النصف الثاني لعام ١٩٩٤ بداية النهاية لحالات التضخم شبه الجنوني التي شهدتها المنطقة خلال عقد الثمانينات ومطلع التسعينات. واستمر المعدل المتوسط للزيادات التي طرأت على الأسعار في بوليفيا منذ عام ١٩٨٦ وظلت الأرجنتين تحقق قدراً لا يستهان به من التقدم في كبح جماح التضخم منذ عام ١٩٩٢؛ بل إن هذا المعدل بلغ في عام ١٩٩٦ ما يقرب من صفر في المائة وهو رقم قياسي لم يحدث له مثيل في تاريخ البلد ويشكل واحداً من أدنى مستويات التضخم في أي بلد آخر في العالم خلال تلك الفترة. وطرأت زيادة طفيفة على معدل التضخم في بيرو، التي حققت طفرات كبيرة خلال السنوات الماضية فيما يتعلق بتخفيض المعدلات العالية للغاية التي سجلت خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠. وظل معدل التضخم السنوي في نيكاراغوا في حالة انخفاض حاد منذ عام ١٩٩٢، حتى وصل إلى ٩ في المائة في عام ١٩٩٦. وتشكل هذه النتائج نقیضاً صارخاً لمستويات التضخم حتى عام ١٩٩١، الذي بلغ التضخم ذروته بما يقرب من ٣٤ ٠٠٠ في المائة في عام ١٩٨٨.

٣٢ - وأصابته البرازيل قدراً كبيراً من النجاح في مكافحة التضخم، حيث خفضت معدل زيادات الأسعار فيها من ٥٠٠ ٢ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٩٢٠ في المائة في عام ١٩٩٤، ثم إلى ٢٢ في المائة في عام ١٩٩٥ وإلى ما يقرب من ١٠ في المائة خلال فترة الاثني عشر شهراً التي انتهت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وظلت الخطة التي شرعتها الحكومة في تنفيذها في تموز/يوليه ١٩٩٤ موضع التنفيذ لفترة بلغت حتى الآن ٣٠ شهراً، وهو ما يعد في حد ذاته إنجازاً غير عادي في ضوء سائر الخطط التي اعتمدت منذ عام ١٩٨٠.

#### رابعا - العمالة والمرتبات

٣٣ - لم يؤد الانتعاش المعتدل في معدل نمو المنطقة إلى تحقيق أي تحسن في حالة العمالة. وكان معدل البطالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد ارتفع عام ١٩٩٥ إلى معدلات حرجة في مختلف البلدان، ثم ارتفع مرة أخرى كذلك عام ١٩٩٦ (من ٧,٢ في المائة إلى ٧,٧ في المائة). ويعني هذا أن معدل البطالة في المناطق الحضرية من المنطقة سيبلغ في عام ١٩٩٦ أعلى مستوى له حتى الآن في هذا العقد. ويمكن أن تعزى هذه الحالة إلى ثبات عرض العمالة إلى حد ما بينما اتسم إيجاد فرص العمل بالبطء.

٣٤ - وكان الأداء العام للمنطقة في هذا المجال محصلة ثلاثة أنماط من السلوك بصفة رئيسية. وأولها أن هناك بلدانا شهدت تدهوراً خطيراً في حالة العمالة فيها عام ١٩٩٥، ولم تتمكن من تحقيق أي تحسن في الحالة التي آلت إليها الأمور عام ١٩٩٦. وثانياً، كان هناك عدد من البلدان اتسم أداء أسواق العمالة فيها بأنه جيد إلى حد ما حتى عام ١٩٩٦، إلا أن تلك البلدان واجهت صعوبات تتعلق بخلق فرص العمل خلال ذلك العام. وأخيراً، تمكن قليل من البلدان من المحافظة على استمرار التيار النزولي للبطالة.

٣٥ - وتركز خلق الوظائف الجديدة في أنشطة ثالثة. وكانت المكسيك هي البلد الكبير الوحيد في المنطقة الذي أظهرت فيه العمالة الصناعية زيادة كبيرة، حيث عوض البلد النكسة التي عانى منها هذا القطاع في السنة السابقة. وكانت السرعة التي تم بها خلق وظائف في المناطق الحرة لتجهيز الصادرات ملحوظة بصفة خاصة. ورغم الزيادة الكبيرة في بعض الأنشطة الرسمية، يستمر الاتجاه على الصعيد الإقليمي نحو أشكال المشاركة في سوق العمل التي تكتنفها المخاطر بصورة متزايدة؛ ويمكن أن تعزى هذه الظاهرة إلى كل من التوسع في الأنواع الأقل رسمية من المهن، وعدم الاستقرار المتزايد لكثير من الوظائف في إطار الأنشطة الرسمية. وكانت الاتجاهات بالنسبة للأجور الحقيقية مختلطة، فحدثت زيادات كبيرة في بعض البلدان، وركود في البعض الآخر وانخفاضات حادة في سائر البلدان.

#### خامسا - القطاع الخارجي

##### ألف - التجارة الخارجية ومعدلات التبادل التجاري

٣٦ - تجاوزت صادرات المنطقة من السلع التجارية عام ١٩٩٦، ٢٤٨ بليون دولار، أي زيادة تبلغ ١١ في المائة عن السنة السابقة (انظر الجدولين ٦ و ٩). ويمثل هذا اعتدال للزيادة غير العادية في نمو الصادرات التي لوحظت خلال عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥. وقد شككت المكسيك، مرة أخرى، بسبب حجم اقتصادها، الأرقام العامة للمنطقة؛ والواقع أن نصيب المكسيك من الزيادة التي بلغت ٢٤,٦ بليون دولار في صادرات المنطقة، كان ١٦ بليون دولار. ونمت الصادرات المكسيكية بمعدل قوي يبلغ حوالي ٢٠ في المائة عام ١٩٩٦، ولو أنه لا يقارن بنسبة ٣١ في المائة التي تحققت عام ١٩٩٥. ويعكس المعدل العام للنمو التوسع في الصادرات من سلع الصناعات التحويلية، بما في ذلك صناعات المناطق الحرة لتجهيز الصادرات. ومن ناحية أخرى، حدثت أيضا زيادة كبيرة في العائدات المتحققة من صادرات النفط (٢٥ في المائة)، بفضل زيادة الأسعار والأحجام. وقد حدث التباطؤ على صعيد المنطقة بأسرها - وإن سجلت فنزويلا وحدها، وبدرجة أقل بوليفيا وأوروغواي، معدلات نمو أكبر - ويعزى ذلك التباطؤ إلى شيوع حالة مماثلة تمثلت في ثبات أسعار التصدير أو هبوطها، وكان ذلك على النقيض مع الزيادات الكبيرة الملحوظة في السنة السابقة. ولم يفلت من هذه التطورات السلبية إلا البلدان المصدرة للنفط الرئيسية والأرجنتين.

٣٧ - وكانت العائدات الأكبر التي حدثت في فنزويلا وإكوادور نتيجة لتحسن أسعار الهيدروكربونات بصورة رئيسية. وبلغ متوسط سعر الصادرات من شركة النفط الفنزويلية المملوكة للدولة، "بتروليوس دي فنزويلا"، خلال الـ ١١ شهرا الأولى من عام ١٩٩٦، ١٧,٧٠ دولارا للبرميل، أي بسعر يزيد عن متوسط السعر عام ١٩٩٥ بمقدار ٣ دولارات. وكان حجم الشحنات أكبر جدا أيضا. وكذلك تحسنت النتائج بالنسبة لإكوادور على أثر ارتفاع أسعار صادرات الموز ودقيق السمك.

٣٨ - ومن بين البلدان المتبقية، نجحت أوروغواي وبوليفيا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور ونيكاراغوا وهندوراس، في تعويض قيم الوحدات المتدنية أو المنخفضة، بأن زادت من أحجام صادراتها الفعلية زيادة

كبيرة (بنسبة ١٠ في المائة أو أكثر). وقد زادت الأرجنتين من حجم صادراتها بدرجة أقل (٧ في المائة)، ولكنها تمتعت بميزة تمثلت في البيع بأسعار أعلى بصورة ملموسة.

٣٩ - وداخل هذه المجموعة، أسهمت المناطق الحرة لتجهيز الصادرات اسهاما حيويا في توسيع نطاق أحجام الصادرات من بلدان أمريكا الوسطى. ويصدق هذا الأمر بصفة خاصة على نيكاراغوا، حيث قفزت العائدات من الصادرات بنسبة ١٩ في المائة. وقد عوض النمو المستمر في أنشطة المناطق الحرة لتجهيز الصادرات في هندوراس الانخفاض الحاد في أسعار البن والانخفاض الأقل في سعر الروبيان. وحدثت حالة مماثلة في السلفادور، حيث اتسع نطاق الشحنات المصدرة من المناطق الحرة لتجهيز الصادرات، وحدث نفس الشيء بالنسبة لمبيعات السكر.

٤٠ - وفي الأرجنتين وأوروغواي ارتفعت العائدات من الصادرات بحوالي ١٣ في المائة، و ١١ في المائة على التوالي. فاستطاع كلا البلدين أن يقوم بما هو أكثر من تعويض الهبوط في أسعار اللحوم وذلك بزيادة شحناتهما، ولو أن الزيادة في الحجم كانت أقل في الأرجنتين، حيث كانت الأسعار أفضل بالنسبة للمنتجات الأخرى. وصدرت الأرجنتين كميات أكبر من الحبوب والفواكه، ومنتجات مصايد الأسماك، وبعض المصنوعات التحويلية الأولية والوقود. واستفادت صادرات كلا البلدين من بطء الطلب المحلي خلال الفترة السابقة مباشرة وتمكنا من الاستعادة من اتساع نطاق الأسواق الأجنبية.

٤١ - وأسهمت هذه العوامل أيضا في النمو الملحوظ في حجم صادرات بوليفيا، ويعزى كثير منه إلى أداء المنتجات التقليدية. ومن ناحية أخرى، يعزى إلى حد كبير النمو الملحوظ في أحجام صادرات الجمهورية الدومينيكية إلى تحسن الظروف المناخية، وكبير حجم حصة واردات الولايات المتحدة من السكر.

٤٢ - وفي مجموعة أخرى من البلدان، نجم عن النمو الطفيف في أحجام الصادرات زيادات بنفس المستوى في عائدات التصدير. وقد تفاوت أداء الصادرات البرازيلية بحسب المنتجات، إلا أن الصادرات برمتها انخفضت خلال ذلك العام بالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة لتشجيعها. وفي كولومبيا، حدثت زيادة في الصادرات التقليدية مثل الفحم، والهيدروكربونات، والبن، إلا أنه حدث انخفاض في الصادرات غير التقليدية نظرا لارتفاع قيمة البيزو الكولومبي بالأسعار الحقيقية.

٤٣ - وتأثرت صادرات كوستاريكا بصورة غير مواتية بسبب انخفاض أسعار البن وانخفاض محصول الموز، وانكماش صناعة المناطق الحرة لتجهيز الصادرات، نظرا لغرض الولايات المتحدة حدا أعلى للواردات من الملابس. وفي بيرو، كان التفاوت بين المنتجات، انعكاسا للتفاوت في الأسعار بصورة رئيسية. وقد سجلت زيادات قوية في قيم الصادرات بالنسبة للأسمك، والمواد الكيميائية، والحديد الخام، والنفط، والمنتجات الزراعية، والمعادن اللافلزية.

٤٤ - وأخيراً، سجل خمسة بلدان، عائدات تصدير أقل من العام السابق، وكان ذلك في معظم الحالات نتيجة لاقتران صغر الأحجام مع تدني الأسعار. وفي هايتي، كان الهبوط ملحوظا بشكل خاص (١٩ في المائة) بالمقارنة بالطفرة الهائلة (٨٤ في المائة) التي حدثت في العام السابق. وعانت شيلي من آثار اتجاه نزولي في الأسعار المرتفعة لسلعها الأساسية - النحاس بصورة رئيسية - وحيث عادت الى مستويات منخفضة تتفق مع الاتجاهات الطويلة الأجل. ونشأت حالة مماثلة من هذا النوع في غواتيمالا فيما يتعلق بالبن، وكذلك في بنما حيث كان للعوامل المحلية والخارجية أثر غير موات على إنتاج السلع التصديرية التي كان أداؤها سيئا. غير أن الانخفاض في العائدات في باراغواي، كان مرده، بصورة رئيسية، إلى انخفاض الإنتاج لأغراض التصدير، ولا سيما من القطن.

٤٥ - وفي ضوء هذه الاتجاهات السعوية لصادرات أمريكا اللاتينية (التي تأثرت بصورة كبيرة بأسعار السلع الأساسية)، إلى جانب المستوى المرتفع لأسعار النفط، فليس مما يبعث على الدهشة أن تعاني المعدلات الحقيقية للتبادل التجاري (النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات) ومن تدهور عام في أمريكا اللاتينية عام ١٩٩٦ (انظر الجدول ٨). وكانت البلدان الوحيدة التي تحسنت فيها معدلات التبادل التجاري بصورة ملحوظة، هي البلدان المصدرة للنفط - إكوادور وفنزويلا - والأرجنتين.

٤٦ - واقتربت قيمة واردات المنطقة من البضائع عام ١٩٩٦ من مبلغ ٧٤٥,٥ بليون دولار، وزادت تقريبا بنفس القدر الذي زادت به قيمة الصادرات (حوالي ١١ في المائة). وتشير هذه المحصلة وهي لم تقل إلا قليلا عن رقم العام السابق إلى ترسيخ عودة المنطقة الى مستويات أكثر استدامة بعد طفرة عام ١٩٩٤ (١٩ في المائة). وقد سُجّلت زيادات ملحوظة بوجه خاص في الأرجنتين والمكسيك، وهما البلدان الأكثر تضررا من التكيف الذي تم عام ١٩٩٥، بينما وصل رواج الواردات غير العادي في البرازيل إلى نهايته (انظر الجدولين ٧ و ٩).

٤٧ - ونظرا للتحول الطفيف في قيم الوحدات، حددت أساسا بصفة عامة أوجه التباين في قيمة الواردات باتجاهات أحجام تلك الواردات، المتصلة بدورها بحركة الناتج المحلي الإجمالي. وبصفة عامة، اتسع نطاق الواردات بصورة أسرع في البلدان التي شهدت عودة النشاط لاقتصاداتها، إلا أنه نظرا لتباطؤ النشاط الاقتصادي في معظم البلدان، ركزت الواردات في كثير من الحالات، أو هبطت، أو ارتفعت ببطء أكبر.

٤٨ - وفي عام ١٩٩٦، ومن بين كل التجمعات الإقليمية في أمريكا اللاتينية، التي توفرت بيانات بشأنها، لم يتسع نطاق التجارة بين البلدان الأعضاء بصورة أسرع منه في التجارة مع العالم برمته، إلا في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. ويؤكد هذا أن النمو الأسرع نسبيا والملاحظ في التجارة بين المناطق في أمريكا اللاتينية، هو ظاهرة دون إقليمية أكثر منها إقليمية. وكحصّة من التجارة مع العالم برمته، كانت تلك نسبة حافظت على ثباتها في السنوات الأخيرة، مع تغيرات طفيفة في مجال التجارة داخل رابطة تكامل أمريكا اللاتينية انخفضت بمقدار نقطة مئوية واحدة تقريبا عام ١٩٩٦ لترجع ١٦ في المائة.



٤٩ - وقد انخفض العجز التجاري للمنطقة بحوالي ٨٠٠ مليون دولار ليقف عند ٨ بلايين دولار. ومن ناحية ثانية كان هذا الأداء إلى حد كبير نتيجة لاتجاهات مواتية في سوق النفط نظرا لأن فنزويلا وحدها سجلت زيادة تبلغ ٥ بلايين دولار تقريبا في فائضها التجاري. والواقع أن الميزان التجاري قد ساء بالفعل في معظم البلدان، وكانت الاستثناءات الوحيدة هي البلدان التي تباطأ فيها النشاط الاقتصادي (أي كولومبيا وإكوادور والسلفادور وبنما وباراغواي وبيرو، فضلا عن فنزويلا).

٥٠ - وقد حدثت أهم التغييرات من حيث الكمية، باستثناء فنزويلا، في البرازيل، التي اتسع نطاق عجزها التجاري؛ والأرجنتين التي عاد عجزها الضخم السابق إلى الظهور؛ وإكوادور التي نما فيها الفائض التجاري بصورة كبيرة.

#### باء - الحساب الجاري والتمويل الخارجي

٥١ - ارتفع عجز الحساب الجاري في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بصورة طفيفة نسبيا، فازداد من ٢٢ بليون دولار عام ١٩٩٥ إلى مجرد ٢٢,٥ بليون دولار عام ١٩٩٦. وبذا فإنه لا يزال أقل كثيرا من العجز الكبير الذي سجل عام ١٩٩٤، والذي بلغ ٥٠ بليون دولار (انظر الجدول ٩). وكانت الفجوة المالية عام ١٩٩٦ تساوي فقط ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تم سد هذه الفجوة، حيث ارتفعت أصول المنطقة الاحتياطية، بمقدار ١٨,٥ بليون دولار.

٥٢ - وفي عام ١٩٩٦، عززت المنطقة تقدمها تجاه المشاركة الكاملة في الأسواق المالية الدولية، وهي عملية استؤنفت في منتصف الطريق عام ١٩٩٥ بعد أن سادها الارتباك بصورة خطيرة في الشهور الأولى من ذلك العام بسبب الأزمة المالية المكسيكية، وآثارها اللاحقة في الأرجنتين. وقد اكتسبت أيضا الاتجاهات المتغيرة في تكوين تدفقات رأس المال، والتي لوحظت للمرة الأولى عام ١٩٩٥، قوة دفع كبيرة عام ١٩٩٦. وحدثت هذه التغييرات في ظل مناخ دولي موات للغاية تسوده أسعار فائدة مستقرة في الولايات المتحدة، وأسعار فائدة منخفضة في ألمانيا، وبصفة خاصة في اليابان، بعد أن تم في الوقت المناسب عام ١٩٩٥ تقديم مبالغ كبيرة من المساعدات المالية الدولية، ولا سيما إلى المكسيك والأرجنتين. ومن ثم فني عام ١٩٩٦، كان رأس المال الطويل الأجل يمثل جزءا كبيرا من تمويل الحساب الجاري.

٥٣ - وواصل الاستثمار المباشر الأجنبي، الذي بلغ عام ١٩٩٥، ٢٢ بليون دولار، نموه السريع عام ١٩٩٦، حيث حقق ارتفاعا قياسيا بلغ ٣٠,٨ بليون دولار. وكانت التدفقات من هذا النوع من رأس المال ملحوظة جدا مرة أخرى في الأرجنتين، وبوليفيا، والبرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو، وبلغت في الواقع مستويات غير مسبوقة في بوليفيا والبرازيل وشيلي وكولومبيا والجمهورية الدومينيكية وبيرو عام ١٩٩٦. واستمرت الاتجاهات الإيجابية أيضا في بلدان أخرى في المنطقة. وعلى النقيض من ذلك، ظل الاستثمار المباشر في المكسيك دون تغيير تقريبا، عن مستوى السنة السابقة (٧ بلايين دولار)، نتيجة للأزمة المالية في عام ١٩٩٥. وسجل الاستثمار المباشر في المكسيك عام ١٩٩٤ رقما قياسيا إذ بلغ ١١ بليون دولار.

٥٤ - واستمرت أيضا إصدارات السندات في الاتجاه الصاعد الذي بدأ في منتصف عام ١٩٩٥. وبلغ مجموعها في الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٩٦ مبلغ ٤١ بليوناً من دولارات الولايات المتحدة، وهو أعلى رقم قياسي تسجله، وعزى إليها نصف إيداعات السندات في جميع البلدان النامية تقريباً. ووجهت هذه التدفقات أساساً إلى ثلاثة بلدان (المكسيك وأرجنتين والبرازيل) ووجهت بقدر أقل بكثير إلى شيلي وفنزويلا وكولومبيا.

٥٥ - وفي عام ١٩٩٦، بلغ الدين الخارجي للمنطقة ٦٠٧ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة بزيادة معدلها ٣,٤ في المائة، وهي أقل زيادة منذ عام ١٩٩١ (انظر الجدول ١٠). ويرجع أحد أسباب هذا التباطؤ في معدل الزيادة إلى هبوط العملات الأوروبية والين في مواجهة الدولار في عام ١٩٩٦، التي انعكس في انخفاض الدين الخارجي مقيماً بتلك العملات. وثمة عامل آخر هو انخفاض القيمة الإسمية للدين في بعض البلدان، خاصة فنزويلا ونيكاراغوا.

٥٦ - واستمرارا للاتجاه الذي بدأ في عام ١٩٨٧، واصلت مؤشرات الدين الخارجي للمنطقة تحسنها، وعادت إلى مستويات مماثلة للمستويات المسجلة قبل أزمة الدين في الثمانينات. وانخفض مجموع مدفوعات الفائدة، المقاسة كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات، إلى نسبة ١٤,٥ في المائة. ويرجع السبب وراء هذا التطور إلى أن مدفوعات الفائدة ارتفعت بقدر أبطأ من الصادرات. ولوحظت الزيادات في مدفوعات الفائدة في المقام الأول في البلدان التي زاد دينها الخارجي في عام ١٩٩٥.

٥٧ - وفي عام ١٩٩٦، تحققت أوجه تقدم هامة في إعادة التفاوض بشأن الدين الخارجي في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية المثقلة بشدة بالديون. وأحرزت بيرو تقدماً كبيراً نحو العودة إلى الحالة الطبيعية بعد أن أصدرت قراراً رسمياً بتأجيل الوفاء بالدين في عام ١٩٩٢ نتيجة إبرام اتفاقات لجدولة الدين مع نادي باريس، والمصارف التجارية والاتحاد الروسي. وأبرمت حكومة بيرو في ١٩٩٦ اتفاقاً ختامياً لجدولة دينها التجاري في إطار خطة برادي.

٥٨ - وفي عام ١٩٩٦، خطت نيكاراغوا خطوات واسعة نحو إعادة هيكلة دينها الخارجي. وكانت نيكاراغوا قد أعادت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ شراء نسبة ٨١ في المائة من دينها للمصارف الخارجية بنسبة ٨ في المائة من قيمته الإسمية. وفي عام ١٩٩٦، توصلت إلى اتفاق لإعادة التفاوض بشأن دينها مع الاتحاد الروسي. ونجح هذا البلد أيضاً في الحصول على إعفاء من ديونه التي يدين بها لحكومة المكسيك وحكومة ألمانيا. ونتيجة لذلك خفضت نيكاراغوا دينها الخارجي بنحو ٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٦. ووقعت هندوراس وغيانا أيضاً اتفاقات لإعادة تشكيل هيكل ديونهما الثنائية مع البلدان الأعضاء في نادي باريس. وفي عام ١٩٩٦، شهدت المنطقة أيضاً إعادة جدولة الديون المتأخرة على بنما للمصارف التجارية. وفي الوقت نفسه، أجرت حكومة كوبا اتصالات غير رسمية مع دائئتها في الخارج، ومن بينهم حكومات إسبانيا وفرنسا واليابان. وفي أواخر السنة، أعلنت إكوادور أنها ستبدأ محادثات مع نادي باريس لإعادة جدولة ديونها الثنائية هي الأخرى.

الجدول ١ - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:  
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

١٩٩٦ <sup>١</sup>	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
<u>معدل التغير السنوي</u>				
				النشاط الاقتصادي والأسعار
٣,٤	٠,٣	٥,٣	٣,٨	النتاج المحلي الإجمالي
١,٧	١,٣-	٣,٥	٢,٠	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
١٩,٣	٢٥,٦	٣٣٧,٤	٨٨٧,٤	أسعار المستهلك
صفر	٣,٠	٢,٠	١,٦-	معدلات التبادل التجاري
ببلايين الدولارات				
				القطاع الخارجي
٢٤٨,١	٢٢٣,٤	١٨٣,٧	١٥٧,٧	الصادرات من السلع
٢٤٥,٥	٢٢٢,٠	١٩٧,٦	١٦٦,١	الواردات من السلع
٢,٥	١,٤	١٣,٩-	٨,٤-	الميزان التجاري (للسلع)
٣٢,٥-	٣١,٩-	٤٨,٦-	٤٣,٩-	رصيد الحساب الجاري
٤٩,٨	٢٦,٤	٣٨,٥	٥٦,٩	رصيد رأس المال والحساب المالي
١٧,٣	٥,٦-	١٠,١-	١٣,٠	ميزان المدفوعات
٦٠٧,٢	٥٩٨,٥	٥٤٥,٤	٥١٢,١	مجموع المبالغ المنصرفة على الدين الخارجي

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى المعلومات المقدمة من المؤسسات الرسمية في البلدان.

(أ) أرقام أولية.

الجدول ٧ - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: مجموع  
النتائج المحلي الإجمالي

(النسب المئوية محسوبة بناءً على قيم بأسعار عام ١٩٩٠)

متوسط المعدل السنوي		معدلات النمو السنوي							
-١٩٩١ ١٩٩٦	-١٩٨١ ١٩٩٠	(١)١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
٣,١	١,١	٣,٤	٠,٣	٥,٣	٣,٨	٢,٧	٣,٤	-٠,٣	المنطقة (ب)
٤,٧	-٠,٣	٣,٥	٤,٦	٦,٧	٥,٣	٨,٤	٩,٥	-٠,١	الأرجنتين
٣,٤	١,٤	٢,٠	٢,٧	٤,٧	٢,٥	٣,٧	٥,٣	-٠,٣	إكوادور
٣,٨	-٠,٠	٥,٠	٢,٨	٦,٩	٣,٣	٧,٨	٣,٢	-٠,٦	أوروغواي
٢,٩	٣,٠	٢,٠	٤,٥	٢,٩	٤,١	١,٦	٢,٤	٣,٠	باراغواي
٢,٧	١,٣	٣,٠	٢,٩	٥,٧	٤,٤	١,١	-٠,١	٤,٧-	البرازيل
٤,٥	١,٦	٢,٠	١,٩	٣,٨	٣,٨	٧,٥	٨,١	٨,٠	بنما
٤,٠	-٠,٢	٤,٠	٣,٧	٤,٨	٤,٢	١,٦	٥,٣	٤,٦	بوليفيا
٥,١	١,٢-	٢,٠	٧,٧	١٣,٩	٥,٨	-٠,٩	٢,٨	٥,٤-	بيرو
٤,٣	٢,٤	٧,٥	٤,٧	٤,٢	٢,٢	٦,٧	-٠,٨	٤,٩-	الجمهورية الدومينيكية
٥,٦	-٠,٤-	٣,٥	٦,١	٦,٠	٧,٤	٧,٥	٣,٦	٤,٨	السلفادور
٧,٠	٣,٠	٦,٥	٨,٢	٤,١	٦,٠	١٠,٥	٧,١	٣,٣	شيلي
٤,١	-٠,٩	٣,٠	٥,٠	٤,١	٤,٠	٤,٩	٣,٧	٣,٠	غواتيمالا
٢,٤	-٠,٧-	١,٥-	٢,٣	٢,٥-	-٠,٧	٦,١	٩,٧	٧,٠	فنزويلا
٤,٨	٣,٧	٧,٠	٢,٤	-٠,٦	١٤,٧-	١١,٢-	١٠,٩-	٣,٢-	كوبا
٣,٧	٢,٢	-٠,٥	٢,٣	٤,٤	٦,٠	٧,٣	٢,١	٣,٥	كوستاريكا
٤,٤	٣,٧	٣,٥	٥,٧	٦,٣	٥,١	٤,٠	١,٦	٣,٨	كولومبيا
٢,٠	١,٩	٤,٥	٦,٦-	٤,٦	١,٩	٣,٧	٤,٣	٥,٢	المكسيك
٢,٤	١,٥-	٥,٥	٤,٧	٤,٠	-٠,٤-	-٠,٩	-٠,٣-	-٠,٠	نيكاراغوا
٢,٤-	-٠,٥-	٢,٠	٤,٤	٨,٤-	٢,٥-	١٣,٢-	٤,٩	-٠,١-	هايتي
٣,٤	٢,٤	٣,٥	٣,٢	١,٣-	٧,٠	٦,٣	٢,٠	-٠,٨-	هندوراس
١,٥	-٠,١	٢,٥	٢,١	٢,٦	-٠,٢	-٠,٧	١,٨	٢,٢	المجموع الفرعي لمنطقة الكاريبي
-٠,٩	٦,٤	٦,٠-	٣,٨	٥,٥	٣,٤	١,٧	٤,٣	٣,٥	أنتيغوا وبربودا
-٠,٦	١,١	٥,٥	٢,٦	٣,٤	-٠,٩	٥,٦-	٣,٥-	٣,٠-	بربادوس
٤,٣	٤,٥	٣,٥	٣,٨	١,٥	٤,٣	٩,٥	٣,١	١٠,٣	بليز

متوسط المعدل السنوي		معدلات النمو السنوي								
-1991 1997	-1981 1990	1997 <sup>(أ)</sup>	1995	1994	1993	1992	1991	1990		
1,7	2,6-	3,0	2,8	2,9	1,3-	1,4-	2,3	1,4	ترينيداد وتوباغو	
0,9	2,2	0,0	0,8	0,7	1,0	1,6	0,7	0,4	جامايكا	
(E)2,1	4,4	..	1,8	2,1	1,9	2,7	2,2	6,3	دومينيكا	
2,0	6,0	2,0	2,0	0,4	1,3	6,0	2,1	7,0	سانت فنسنت وجزر غرينادين	
(E)2,3	0,8	..	2,0	2,2	4,0	2,6	2,8	2,0	سانت كيتس ونيفيس	
4,2	6,8	7,0	2,8	2,8	2,3	7,1	2,3	4,4	سانت لوسيا	
(A)0,9	0,0	..	..	0,8-	4,0-	0,8	2,0	0,1	سورينام	
(E)1,8	4,9	2,0	2,2	2,3	1,3-	1,1	2,6	0,2	غرينادا	
8,1	2,9-	6,0	0,1	9,4	8,6	11,2	7,9	0,0-	غيانا	

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، بناء على أرقام رسمية محولة إلى دولارات بأسعار عام 1990 الثابتة.

ملاحظة: لا تشمل المجاميع والمجاميع الفرعية البلدان التي لم تتوفر معلومات عنها.

(أ) تقديرات مبدئية.

(ب) الأرقام المتعلقة بالمنطقة لا تشمل كوبا.

(ج) الفترة 1990-1995.

(د) الفترة 1991-1994.

الجدول ٣ - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

(النسب المئوية محسوبة بناء على قيم بأسعار عام 1990)

متوسط المعدل السنوي		معدلات النمو السنوي							
-1991 1997	-1981 1990	(b)1997	1990	1994	1993	1992	1991	1990	
1,1	0,9-	1,7	1,2-	2,0	2,0	0,9	1,0	2,1-	المنطقة (ب)
2,2	1,8-	2,2	0,9-	0,2	2,9	7,9	8,0	1,0-	الأرجنتين
1,2	1,1-	0,2-	0,0	2,0	0,2	1,2	2,9	2,0-	إكوادور
2,2	0,7-	4,2	2,2-	7,2	2,7	7,2	2,7	0,1	أوروغواي
0,2	0,0	0,7-	1,8	0,2	1,2	1,1-	0,0-	0,0	باراغواي
1,2	0,7-	1,8	2,0	4,2	2,0	2,7-	1,0-	7,2-	البرازيل
2,7	0,0-	0,2	0,1	1,9	1,9	0,0	7,0	0,9	بنما
1,0	1,9-	1,8	1,2	2,2	1,7	0,8-	2,8	2,2	بوليفيا
2,2	2,2-	0,2	0,9	12,0	4,0	2,7-	0,9	7,1-	بيرو
2,4	0,2	0,4	2,9	2,2	0,2	4,7	1,2-	7,9-	الجمهورية الدومينيكية
2,2	1,4-	1,1	2,7	2,4	4,7	0,0	1,4	2,9	السلفادور
0,2	1,2	0,2	7,0	2,0	4,2	8,7	0,4	1,7	شيلي
1,2	2,0-	0,2	2,0	1,2	1,1	1,9	0,8	0,1	غواتيمالا
0,1	2,2-	2,7-	0,1	4,7-	1,7-	2,7	7,1	4,4	فنزويلا
7,7-	2,8	7,0	1,8	0,0	10,2-	11,8-	11,7-	4,0-	كوبا
1,2	0,7	1,7-	0,0	1,9	2,0	4,7	0,4-	0,8	كوستاريكا
2,4	1,7	1,7	2,9	4,2	2,1	2,0	0,4-	1,8	كولومبيا
0,2	0,2-	2,7	8,2-	2,8	0,0	1,8	2,2	2,2	المكسيك
0,0-	2,9-	2,7	1,7	1,0	2,2-	2,0-	2,0-	2,4-	نيكاراغوا
4,2-	2,4-	0,1-	2,2	10,2-	4,4-	14,9-	2,8	2,2-	هايتي
0,4	0,8-	0,4	0,2	4,1-	2,9	2,2	1,0-	2,7-	هندوراس
0,0	0,9-	1,0	1,2	1,7	0,7-	0,2-	1,0	1,4	المجموع الفرعي لمنطقة الكاريبي
0,4-	0,9	7,7-	0,0-	4,2	2,1	0,4	2,0	2,8	أنتيغوا وبربودا
0,1	0,7	0,1	2,2	2,0	0,0	7,0-	2,9-	2,2-	بربادوس
1,7	1,9	0,8	1,1	1,1-	1,7	7,7	0,0	7,4	بليز

متوسط المعدل السنوي		معدلات النمو السنوي							
-1991 1996	-1981 1990	1996 <sup>(د)</sup>	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
٠,٦	٣,٩-	٢,٠	١,٧	٢,٧	٢,٤-	٢,٥-	٢,١	٠,١	ترينيداد وتوباغو
٠,٢	١,١	٠,٧-	٠,٢	٠,١	٠,٨	١,٠	٠,٠	٤,٩	جامايكا
(٤)٢,١	٤,٨	..	١,٨	٢,١	١,٩	٢,٧	٢,٢	٦,٦	دومينيكا
٢,٠	٥,٥	٢,٧	٢,١	٠,٥-	٠,٤	٥,٦	٢,٢	٦,٠	سانت فنسنت وجزر غرينادين
(٤)٢,٨	٧,٠	..	٢,٥	٣,٧	٤,٥	٤,١	٤,٣	٢,٥	سانت كيتس ونيفس
٢,٨	٥,٣	٥,٦	٢,٤	١,٥	٠,٩	٥,٧	١,٠	٢,٠	سانت لوسيا
(٥)٠,٢-	٠,٧-	..	..	١,٩-	٥,٦-	٤,٦	٢,٣	١,١-	سورينام
١,٦	٤,٧	٢,٦	٢,١	٢,١	١,٥-	٠,٩	٣,٤	٥,٠	غرينادا
٧,٠	٣,٤-	٥,٤	٢,٨	٨,٤	٧,٤	١٠,٢	٧,٢	٥,٢-	غيانا

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، بناء على أرقام رسمية محولة إلى دولارات بأسعار عام ١٩٩٠ الثابتة.

ملاحظة: لا تشمل المجاميع والمجاميع الفرعية البلدان التي لم تتوفر معلومات عنها.

(أ) تقديرات مبدئية.

(ب) الأرقام المتعلقة بالمنطقة لا تشمل كوبا.

(ج) الفترة ١٩٩٥-١٩٩١.

(د) الفترة ١٩٩٤-١٩٩١.

الجدول ٤ - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الأرقام  
القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية

(التغيرات من كانون الأول/ ديسمبر إلى كانون الأول/ ديسمبر)

البلد	متوسط المعدل السنوي		معدلات النمو السنوي						
	١٩٨٥- ١٩٨٩	١٩٨٠- ١٩٨٤	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦ <sup>(أ)</sup>
المنطقة	٢٢٩,٨	٨٤,٤	١ ١٩١,٠	١٩٩,٧	٤١٨,٠	٨٨٧,٤	٢٢٦,٨	٢٥٠,٥	١٩,٣
الأرجنتين	٤٤٤,٤	٢٢٢,٨	١ ٢٤٣,٩	٨٤,٠	١٧,٥	٧,٤	٣,٩	١,٦	١٠,٤
إكوادور	٤١,٥	٢٤,٤	٤٩,٥	٤٩,٠	٦٠,٢	٣١,٠	٢٥,٤	٢٢,٨	٢٦,٢
أوروغواي	٧٠,٨	٤٣,٣	١٢٩,٠	٨١,٣	٥٩,٠	٥٢,٩	٤٤,١	٣٥,٤	٢٥,٥
باراغواي	٢٥,٥	١٥,٣	٤٤,١	١١,٨	١٧,٨	٢٠,٤	١٨,٣	١٠,٥	٨,٨
البرازيل	٢٨٣,٢	١٢١,٨	١ ٥٨٤,٦	٤٧٥,٨	١ ١٤٩,١	٢ ٤٨٩,١	٩٢٩,٣	٢٢,٠	١٠,٦
بربادوس	٣,٩	١٠,٥	٣,٤	٨,١	٣,٤	١,٠	٠,٥	٣,٤	١٣٢,٧
بنما	٠,٤	٥,٧	٠,٨	١,١	١,٦	٠,٩	١,٤	٠,٨	١,٠
بوليفيا	٢٦٨,٨	١٩٥,٦	١٨,٠	١٤,٥	١٠,٥	٩,٣	٨,٥	١٢,٦	٩,٧
بيرو	٣٧١,٨	٨٢,٧	٧ ٦٤٩,٦	١٣٩,٢	٥٦,٧	٣٩,٥	١٥,٤	١٠,٢	١١,٩
ترينيداد وتوباغو	٩,٠	١٤,٧	٩,٥	٢,٣	٨,٥	١٣,٤	٥,٥	٣,٨	٣,١
جامايكا	١٣,٩	١٦,٩	٢٩,٧	٨٠,٢	٤٠,٢	٣٠,١	٢٦,٩	٢٥,٥	٢٢,٧
الجمهورية الدومينيكية	٢٩,٢	١٢,٥	٧٩,٩	٧,٩	٥,٢	٢,٨	١٤,٣	٩,٢	١٣,٨
السلفادور	٢٣,٢	١٣,٧	١٩,٣	٩,٨	٢٠,٠	١٢,١	٨,٩	١١,٤	٧,٢
شيلي	٢٠,٢	٢٢,١	٢٧,٣	١٨,٧	١٢,٧	١٢,٢	٨,٩	٨,٢	٦,٦
غواتيمالا	١٧,٠	٥,٧	٥٩,٦	١٠,٢	١٤,٢	١١,٦	١١,٦	٨,٦	١٠,٤
غيانا	١٨,٤	١٩,٤	...	...	٢,٦	...	...	٨,١	٦,٧
فنزويلا	٣٠,٦	١٢,٠	٣٦,٥	٣١,٠	٣١,٩	٤٥,٩	٧٠,٨	٥٦,٦	١٠,٩
كوستاريكا	١٦,٢	٣٥,٥	٢٧,٣	٢٥,٣	١٧,٠	٩,٠	١٩,٩	٢٢,٦	١٤,٠
كولومبيا	٢٤,٠	٢٢,٨	٣٢,٤	٢٦,٨	٢٥,١	٢٢,٦	٢٢,٦	١٩,٥	٢١,٩
المكسيك	٧٧,٣	٥٣,٧	٢٩,٩	١٨,٩	١١,٩	٨,٠	٧,١	٥٢,١	٢٧,٨
نيكاراغوا	١ ٦٧٤,٤	٣٠,١	١٣ ٤٩٠,٢	٧٧٥,٤	٣,٥	١٩,٥	١٢,٥	١١,١	٩,٢
هايتي	٢,٥	١٠,٥	٢٦,١	٦,٦	١٨,٠	٣٩,٣	١٤,٤	٧,٣	٦,١
هندوراس	٤,٩	٩,٨	٣٦,٤	٢١,٤	٦,٥	١٣,٠	٢٨,٩	٢٦,٨	٢٦,٠

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. استناداً إلى معلومات مقدمة من المؤسسات الرسمية في البلدان.

- (أ) تشير الأرقام إلى التغيرات في الأسعار خلال فترة الإثني عشر شهراً المنتهية في الشهر المحدد.  
 (ب) الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.  
 (ج) الفترة بين حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٦.  
 (د) الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.  
 (هـ) الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.  
 (و) الفترة من آب/أغسطس ١٩٩٥ إلى آب/أغسطس ١٩٩٦.



الجدول ٥ - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الأرقام القياسية  
لسعر الصرف الحقيقي المعمول به للصادرات<sup>(ب)</sup>

١٩٩٦ <sup>(أ)</sup>	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	
<u>استنادا إلى الأرقام القياسية لأسعار المستهلك</u>									
٨٩,٠	٨٧,٠	٧٨,٤	٧٤,٠	٧٧,٥	٨٢,٢	١٠٠,٠	٩٤,٧	٥٨,٧	الأرجنتين
٨٠,٠	٧٨,٥	٧٨,٢	٨٢,٥	٩٤,٧	٩٥,٢	١٠٠,٠	٦٢,٢	٤٨,٤	إكوادور
٨٠,٤	٧٩,٤	٧٦,٦	٧٦,٨	٨٤,١	٨٨,١	١٠٠,٠	٧٨,٠	٥٩,٥	أوروغواي
١٠٤,٢	١٠٦,٨	٩٧,٤	٩٢,٩	٩٠,٦	٨٦,٩	١٠٠,٠	٨٠,٨	٥٠,٤	باراغواي
٦٥,٠	٧٠,٥	٩٢,٦	١١٢,٥	١٢٨,٤	١١٩,٧	١٠٠,٠	١٤٩,٩	١٤١,٧	البرازيل
١٢٠,٥	١٢٦,٥	١٢٥,١	١١٧,٦	١١٦,٣	١٠٨,٣	١٠٠,٠	٥٠,٤	٧٢,٨	بوليفيا
٨٢,٤	٨٥,٦	٨٤,٦	٨٩,١	٨٠,٩	٨٢,١	١٠٠,٠	٢٢٢,٦	٢٢٠,٢	بيرو
٩٠,٠	٩٣,٣	٩٥,٤	٩٦,٠	١٠١,٣	١٠٠,٦	١٠٠,٠	١١٢,٥	٨٦,٠	الجمهورية الدومينيكية
٧٥,٦	٨٠,٩	٨٣,٩	٨٨,٠	٩٨,٢	٩٨,٤	١٠٠,٠	٧٥,٩	١٢٩,٠	السلفادور
٨٨,١	٩٢,٤	٩٦,٥	٩٧,٥	٩٥,٣	٩٨,٩	١٠٠,٠	٧١,٢	٥٠,٥	شيلي
٨٢,٥	٨٢,٦	٨٥,١	٨٨,٩	٨٧,٠	٨٧,٩	١٠٠,٠	٤٧,٢	٥٧,٠	غواتيمالا
٩٠,٠	٧٠,٦	٩٢,٥	٨٨,٩	٨٨,٥	٩٢,٩	١٠٠,٠	٥٢,٢	٤٥,٩	فنزويلا
٩٨,٩	٩٨,٨	١٠١,٠	١٠٠,٤	١٠٣,٠	١٠٨,٣	١٠٠,٠	٩٠,٠	٦٤,٧	كوستاريكا
٧١,٦	٧٤,٥	٧٤,٨	٨٥,٦	٩٠,٠	١٠١,٠	١٠٠,٠	٥٩,٦	٥٢,٢	كولومبيا
١٠٩,٤	١٢١,١	٨١,٩	٧٩,٧	٨٤,١	٩١,١	١٠٠,٠	٩٥,٣	٧٦,٢	المكسيك
١١٧,١	١١٨,٨	١١٣,٣	١٠٨,٣	١٠٥,٢	١٠٤,٦	١٠٠,٠	٧٠,١	٢٤٣,٤	نيكاراغوا
٧٤,٦	٨٠,٤	٩١,٥	١١٢,٠	٩٥,٢	٩٤,٠	١٠٠,٠	٦٤,٦	٨٢,٤	هايتي
١١٤,٧	١١٢,٣	١٢٥,٣	١١٢,٥	١٠٢,٤	١٠٧,٩	١٠٠,٠	٥٢,٤	٦٦,٤	هندوراس
<u>استنادا إلى الأرقام القياسية لأسعار الجملة</u>									
١١٨,٩	١٢٢,٦	١٢٤,٣	١١٤,٩	١١٢,٥	١٠٤,٨	١٠٠,٠	٧٦,٢	٦٠,٤	الأرجنتين
١٠٠,٧	٩٨,٦	٩٩,٨	١١٧,٧	١٢٠,٠	١٢٣,٦	١٠٠,٠	١٢٤,٠	١٥٨,٤	البرازيل
٨٢,٨	٨٨,٠	٩٤,٠	٩٢,٢	٩٠,٨	٩٥,٣	١٠٠,٠	٧١,١	٥٦,٠	شيلي
٨٢,٩	٦٩,٨	٨٩,٨	٩٤,٣	٩٥,٢	٩٨,٠	١٠٠,٠	٥٩,١	٦٠,٩	فنزويلا
٨٧,١	٨٧,٤	٨٥,٠	٩٢,٠	٩٢,٤	٩٩,٩	١٠٠,٠	٦٤,٤	٦١,٥	كولومبيا
١٠٠,٧	١١٣,٧	٧٩,١	٧٦,٧	٨٢,٣	٨٩,٦	١٠٠,٠	٩٥,٩	٨٢,٧	المكسيك

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. استنادا إلى أرقام مقدمة من صندوق النقد الدولي.

(أ) متوسط الأرقام القياسية لسعر الصرف الحقيقي (الرسمي الرئيسي) لعملة كل بلد في مواجهة عملات شركائها الرئيسيين في التجارة، مرجحا بالحجم النسبي للصادرات إلى تلك البلدان.

(ب) تقدير أولي.

الجدول ٦ - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الصادرات  
من السلع، تسليم ظهر السفينة

(١٩٩٠ = ١٠٠؛ معدلات النمو السنوية)

الحجم				قيمة الوحدة				القيمة				
المعدل		الرقم القياسي	الرقم القياسي	المعدل		الرقم القياسي	المعدل	المعدل		الرقم القياسي		
١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤		١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤		١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٦	
٩,٩	١٠,٧	٩,١	١٦١	١,٠	٩,٨	٦,٦	١١٣	١١,٠	٢١,٣	١٦,٣	١٨٢	المنطقة
٧,١	٢٠,٣	١٨,٥	١٤٨	٦,٠	١٠,١	١,٩	١٣٠	١٣,٥	٢٢,٣	٢٠,٨	١٩٣	الأرجنتين
٤,٧	٧,١	١٠,٦	١٥٩	٦,٠	٥,٩	١٣,٥	١١١	١٠,٥	١٣,٥	٢٥,٥	١٧٨	إكوادور
١٤,٥	٠,٧-	٢,٩	١٢٠	٢,٠-	١٠,٨	٧,٤	١١٥	١١,١	١٠,١	١٠,٥	١٢٨	أوروغواي
٦,٥-	١٩,٧	١٤,٨	١٨٠	٠,٠	٧,٠	٨,٣	١٠٧	٦,٥-	٢٨,١	٢٤,٣	١٩٢	باراغواي
٧,٢	٢,٣-	٤,٥	١٤٨	١,٠	٧,٩	٦,٥	١٠٤	٣,٢	٥,٥	١١,٣	١٥٣	البرازيل
١,٥	١,١-	٩,٦	١٦٨	٦,٠-	٢,١	١,١	١٠٣	٤,٦-	٠,٩	١٠,٨	١٧٢	بنما
٩,٩	٥,٢	٢٠,١	١٤٧	٢,٥-	٠,٥	١٥,٦	٩١	٦,١	٥,٧	٢٨,٨	١٣٣	بوليفيا
٥,١	٨,٢	١٧,٩	١٥٧	٠,٥	١٢,٧	١٠,١	١١٣	٥,٦	٢١,٩	٢٩,٨	١٧٧	بيرو
١١,٨	٤,٠	١٦,٦	١٠٤	١,٥-	١٤,٥	٨,٠	١١١	١٠,٢	١٩,١	٢٦,٠	١١٥	الجمهورية الدومينيكية
١٠,٦	١٥,٣	٢٢,٠	٢٢٣	٥,٠-	١٥,١	٢٩,٧	١٢٢	٥,١	٢٢,٦	٧١,٢	٢٧١	السلفادور
١٠,٥	١١,٥	١٢,٠	١٧٣	١٣,٥-	٢٢,٩	١٢,٦	١٠٦	٤,٥-	٣٨,٢	٢٦,١	١٨٣	شيلي
١,٨-	١٩,٤	٥,٣	١٢٣	٥,٥-	١٦,٥	٨,٠	١٢٤	٧,٢-	٣٩,٠	١٢,٧	١٦٥	غواتيمالا
٨,٩	٦,٠	٧,٣	١٤٦	١١,٠	١٠,٥	١,٥	٨٩	٢٠,٩	١٧,١	٩,٠	١٢٩	فنزويلا
٤,١	٨,٧	٤,٣	١٤٩	١,٠-	١٤,٠	٨,٠	١٣٣	٢,٠	٢٤,٠	١٢,٦	١٩٨	كوستاريكا
٥,٥	٢,٢	٢,٤	١٣٨	٢,٠-	١٦,٠	١٥,١	١١٠	٣,٤	١٨,٥	١٧,٨	١٥٢	كولومبيا
١٩,٤	٢٤,٤	١١,٨	١٨٧	٠,٥	٥,٠	٤,٩	١٢٦	٢٠,٠	٣٠,٦	١٧,٣	٢٣٥	المكسيك
٢٦,٧	٢٨,٧	١١,٤	١٧٤	٦,٠-	١٧,٠	١٨,١	١٠٩	١٩,١	٥٠,٦	٣١,٥	١٩٠	نيكاراغوا
١٦,١-	٦٧,٤	٢٤,١-	٤١	٢,٥-	١٠,٠	٦,٠	٧٨	١٩,٠-	٨٤,٢	٣٠,١-	٣٢	هايتي
١٤,٥	٢٨,٤	١١,٥-	١٢٦	٨,٥-	١٠,١	٢١,٦	١٢١	٤,٨	٤١,٤	٧,٦	١٥٢	هندوراس

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى الأرقام المقدمة من صندوق النقد الدولي والوكالات الوطنية.

الجدول ٧ - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الواردات  
من السلع، تسليم ظهر السفينة

(١٩٩٠ = ١٠٠، معدلات النمو السنوية)

	الحجم			قيمة الوحدة				القيمة				
	المعدل		الرقم القياسي	المعدل		الرقم القياسي	المعدل		الرقم القياسي			
	١٩٩٦	١٩٩٥		١٩٩٤	١٩٩٦		١٩٩٥	١٩٩٤		١٩٩٦		
المنطقة	٩,٥	٤,٩	١٤,٨	٢١٢	١,٠	٧,١	٣,٦	١١٠	١٠,٦	١٢,٣	١٨,٩	٢٢٢
الأرجنتين	١٨,٣	١٤,٤	٢٥,٤	٥٣٠	١,٠	٨,٩	٣,٠	١١٣	١٩,٥	٦,٧	٢٩,٢	٦٠٠
إكوادور	١٣,٣	١٤,٥	٢٥,١	١٧٠	٠,٠	٩,٠	٦,٠	١٢٢	١٣,٣	٢٤,٨	٣٢,٧	٢٠٨
أوروغواي	١٢,٨	٥,٣	٢١,٥	٢١٢	٠,٥	٩,٠	١,٠	١١٣	١٣,٣	٣,٧	٢٢,٧	٢٤٠
باراغواي	١٤,٠	٢٠,٢	٣١,٣	٢٢٣	٠,٥	٦,٠	٠,٤	١٠٦	١٤,٤	٢٧,٤	٣٠,٨	٢٣٦
البرازيل	٤,٧	٣١,٤	٢٧,٢	٢٥١	١,٠	١٣,٧	٣,٣	١٠١	٥,٧	٤٩,٤	٣١,٤	٢٥٤
بنما	١,٨	١,١	٦,٠	١٥٩	٠,٠	٥,٦	٣,٤	١١٩	١,٨	٦,٨	٩,٧	١٨٨
بوليفيا	٢٤,٥	١٣,٢	٠,٧	١٩٢	٠,٥	٠,٨	١,١	١٠١	٢٣,٩	١٤,١	٠,٤	١٩٤
بيرو	٠,١	٢٧,٥	٢٤,٥	٢٢٨	١,٥	٨,٧	٨,١	١١٧	١,٤	٣٨,٦	٣٤,٥	٢٦٦
الجمهورية الدومينيكية	١٣,٨	١٨,٨	٤,٨	١٨٥	٠,٥	٣,٠	٢,٥	٩٦	١٤,٣	٢٢,٤	٧,٤	١٧٨
السلفادور	٠,٣	٢١,٦	١٦,٣	٢١٦	٢,٠	٨,١	١٧,٢	١١٠	١,٧	٣١,٥	٣٦,٣	٢٣٨
شيلي	١٠,١	٢٣,١	٣,٢	٢١٧	١,٠	٩,٤	٣,٥	١٠٧	١١,٢	٣٤,٧	٦,٩	٢٣٢
غواتيمالا	٠,٦	١٠,٧	٨,٠	١٨٨	٠,٥	٧,٦	١,١	١١٣	٠,١	١٩,١	٦,٨	٢١٣
فنزويلا	٨,٠	٢٤,٩	٢٦,٥	١٤٦	٠,٥	٩,٠	٠,٥	١٠٥	٨,٥	٣٦,٢	٢٦,١	١٥٣
كوستاريكا	١,٨	٢,٩	٢,٤	١٤٢	٠,٥	٩,٠	٣,٧	١١٧	١,٣	٥,٩	٦,٢	١٦٦
كولومبيا	١,٠	٦,٨	٢٠,٩	٢٨٩	٠,٠	٩,٦	٠,٥	٨٨	١,٠	١٧,٠	٢١,٥	٢٥٥
المكسيك	٢١,٨	١٣,٨	١٥,٧	١٧٨	٠,٥	٦,٠	٥,٠	١٢٠	٢٢,٤	٨,٧	٢١,٤	٢١٣
نيكاراغوا	١٨,٠	١,٤	١٦,٦	١٥١	٠,٠	٧,١	٢,١	١١٧	١٨,٠	٨,٦	١٩,٠	١٧٦
هايتي	٦,٧	٢٤٦,٢	٤٨,٥	١١٦	٢,٠	٦,٥	٢,٩	٩٦	٤,٨	٢٦٨,٨	٤٧,١	١١٢
هندوراس	٨,٨	٢٨,٦	٣,٢	١٧٢	٠,٠	١٥,٣	٨,٨	١١٠	٨,٨	٤٨,٢	١٢,٣	١٨٩

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى الأرقام المقدمة من صندوق النقد الدولي والوكالات الوطنية.

الجدول ٨ - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: معدلات التبادل  
التجاري (السلع)

(١٩٩٠ = ١٠٠؛ متوسط المعدلات السنوية)

متوسط المعدل لسنوي	الأرقام القياسية											
	١٩٩٦-١٩٩١	١٩٩٠-١٩٨١	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٥		١٩٨٠
٠,٥	٣,٢-	١٠٣	١٠٣	١٠٠	٩٨	٩٩	٩٩	٩٩	١٠٠	١٠٥	١٣٩	المنطقة
٢,٣	٤,٢-	١١٥	١٠٩	١٠٨	١٠٩	١٠٩	١٠٢	١٠٠	١٢٣	١٥٤	١٥٤	الأرجنتين
١,٦-	٤,٩-	٩١	٨٦	٨٨	٨٣	٨٨	٩٠	١٠٠	١٤٢	١٦٦	١٦٦	إكوادور
٠,٣	١,٨	١٠٢	١٠٦	١٠٤	٩٨	١٠٣	١٠٠	١٠٠	٨٤	٨٤	٨٤	أوروغواي
٠,١	٠,٩	١٠١	١٠٠	٩٩	٩١	٩٩	١٠٠	١٠٠	٨٢	٩١	٩١	باراغواي
٠,٤	١,٨-	١٠٢	١٠٢	١٠٨	١٠٥	١٠٤	١٠٥	١٠٠	١٠١	١٢٠	١٢٠	البرازيل
٢,٤-	٠,٧-	٨٧	٩٢	٩٥	٩٨	٩٨	٩٨	١٠٠	٨٨	١٠٧	١٠٧	بنما
١,٨-	٢,٩-	٩٠	٩٣	٩٣	٧٩	٨١	٩٨	١٠٠	١٤٤	١٣٤	١٣٤	بوليفيا
٠,٦-	٣,٢-	٩٦	٩٧	٩٤	٩٢	٩٥	٩٦	١٠٠	٩٥	١٣٩	١٣٩	بيرو
٢,٤	٥,٩-	١١٥	١١٨	١٠٦	١٠٠	١٠٢	١٠٩	١٠٠	١٥١	١٨٣	١٨٣	الجمهورية الدومينيكية
١,٧	٠,٨-	١١١	١١٤	١٠٧	٩٧	٩٩	٩٩	١٠٠	٨٣	١٠٨	١٠٨	السلفادور
٠,١-	٢,١-	١٠٠	١١٦	١٠٣	٩٤	١٠١	١٠٢	١٠٠	٩١	١٢٤	١٢٤	شيلي
١,٦	١,٢-	١١٠	١١٦	١٠٧	٩٨	١٠٤	١٠٤	١٠٠	٩٣	١١٣	١١٣	غواتيمالا
٢,٧-	٤,٩-	٨٥	٧٦	٧٥	٧٤	٧٩	٨٣	١٠٠	١٣٩	١٦٥	١٦٥	فنزويلا
٢,١	٠,٤-	١١٤	١١٤	١٠٩	١٠٥	١٠٦	١٠٤	١٠٠	١٠٨	١٠٤	١٠٤	كوستاريكا
٣,٧	١,٥-	١٢٥	١٢٧	١٢٠	١٠٥	١٠٩	١٠٧	١٠٠	١٠١	١١٦	١١٦	كولومبيا
٠,٨	٤,٠-	١٠٥	١٠٥	١٠٦	١٠٦	١٠٦	١٠١	١٠٠	٩٤	١٥٠	١٥٠	المكسيك
١,١-	٣,٧-	٩٣	٩٩	٩١	٧٩	٦٨	٩٣	١٠٠	١١٢	١٤٥	١٤٥	نيكاراغوا
٣,٤-	٥,٢-	٨١	٨٦	٨٣	٨١	٨٠	٨٤	١٠٠	١٥٤	١٧٠	١٧٠	هايتي
١,٧	٠,٧-	١١٠	١٢١	١٢٦	١١٣	٩٩	١٠٥	١٠٠	٨٧	١٠٧	١٠٧	هندوراس

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. استنادا إلى أرقام مقدمة من

الوكالات الوطنية.

الجدول ٩ أ - ألبان - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: ميزان المدفوعات  
(بملايين الدولارات)

	رصيد السلع والخدمات		رصيد الخدمات		رصيد السلع		الواردات (السلع) <sup>(١)</sup>		المصادر (السلع) <sup>(١)</sup>	
	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٤
المنطقة (٢)	١٩٩٦ (ب)	١٩٩٥ (ب)	١٩٩٦ (ب)	١٩٩٥ (ب)	١٩٩٦ (ب)	١٩٩٥ (ب)	١٩٩٦ (ب)	١٩٩٥ (ب)	١٩٩٦ (ب)	١٩٩٥ (ب)
المنطقة (٢)	٨ ٧٥٠	٧ ٥ ١١٦	١٠ ٥١٠	١٠ ٧٢٥	١١ ٧٤٨	١٠ ٥١٠	١ ٤٤٠	١ ٣ ٨٦٨	٢ ٥١٠	١ ٤٤٠
الأرجنتين	٧٩	٧٠ ٩٢٠	٢ ٥٣٠	٢ ١٥٨	٢ ٨٥٦	١ ٤٣٠	٢ ٢٢٧	٤ ٢٣٦	٢ ٣٧٠	١ ٨ ٧٧٧
إكوادور	١ ٢٧٠	٢ ٨٥	٥٠٠	١ ٢٩٠	١ ٧٧٠	١ ٢٧٠	٢ ٦٧	٥٦٢	٣ ٥٥٠	٤ ٠٩٥
أوروغواي	٢١٨	٢ ٨٥	٢٨٠	٢ ٥٨	٤٥٠	٧٠٠	٥٧٦	٦٨٧	٣ ٤٠	٢ ٦٨٢
باراغواي	٢١٨	٢ ٢٧٢	٦٣٠	٥٦٧	٥٥٢	١ ٢١٠	١ ٦٧٢	١ ٢٢٧	٣ ٨٦٥	٤ ٥١٧
البرازيل	١٠ ١١٠	٧ ٧٤	٦٣٠	٥٦٧	٥٥٢	١ ٢١٠	١ ٦٧٢	١ ٢٢٧	٣ ٥١٧	٣ ٥٤٥
بنما	١٠ ١٠٠	٥ ٥١٥	٨ ٠٠٠	٧ ٤٤٥	٥ ٢٦٦	٤ ٥٠٠	٣ ١٥٧	١٠ ٨٦١	٥ ٥٠٠	٤ ٦٦٣
بوليفيا	٢٦٠	٢ ٧٧٨	٦٩٥	٤٦٧	٦٤٠	٩٨٠	٨٧٧	٤٤٢	٦ ٧٧٠	٦ ٨٩٧
بيرو	٢٩٩	١ ٨١٠	٢١٠	١ ٢٦	١ ١٢	٤٠٠	١ ٢٣	٧٩	١ ٥٠٥	١ ٢١٥
الجمهوريّة	٢ ٤٦٥	١ ٤٥١	٥٦٠	٧٨١	٤٨٠	١ ٩٠٥	٢ ١١١	٩٧١	٧ ٧٨٥	٧ ٦٨٧
الجمهوريّة	٤٧٥	٢ ٣٣	١ ٨٦٥	١ ٢٩٩	١ ٢٩٩	٢ ٢٤٠	٢ ٠١٩	١ ٦٣٧	٣ ١٨٥	٢ ٧٨٦
السلطنتان	١ ٥٦٩	١ ٢١٧	٦٥	٦٥	٥٧	١ ٢٦٥	١ ٥٠٤	١ ١٥٥	٣ ١١٠	٣ ١٦٥
شيلي	١ ٩٥٠	١ ٢٤٧	١٣٠	١٤٩	٧٢	٩٦٥	١ ٢٤٤	٧٢٥	١ ٦ ٢٩٠	١٤ ٦٥٥
غواتيمالا	٩٢٥	٩٥١	١٠٠	٢٩	٤٦	١ ٠٢٥	٨٧٨	٩٨٧	٣ ٠٢٥	٢ ٥٤٧
غيانا	٤٨	٥٠	١٠٠	٧	٩	٢٠	٤١	٤١	٥٨٠	٥٢٧
فنزويلا	٢ ٨٥٠	٤ ٥٢٠	٢ ٥٠٥	٣ ٤٠٠	٣ ٠٨٦	١ ٢ ٢٠٥	٧ ٢٩٠	٧ ٦٠٦	١٠ ٦٠٠	١١ ٥٨٠
كوستاريكا	١٥٠	٢ ٩٨	١٥٥	٢ ٧٥	٢ ٨٨	٢٠٥	٢٤٦	٦٨٦	٢ ٩٩٠	٢ ٩٥٢
كولومبيا	٢ ٤٥٨	١ ٩٩٩	٢ ٩٥	٩٠	٢ ٨٧	٢ ٣٢٠	٢ ٥٤٨	٢ ٧٨٦	١٣ ٤٤٥	١٢ ٩٢١
الكوستاريكا	٧ ٦٤٥	١١ ٠٦٨	٨٨٠	٨٧١	٢ ٦٠٤	٦ ٧٦٥	١٨ ٤٦٤	١٨ ٤٦٤	٨٨ ٦٨٥	٧٢ ٤٥٢
نيكاراغوا	٤٧٥	٥٠٤	١٠٠٠	٩٩	٧١	٣٧٥	٢٣٢	٤٣٢	١ ٠٠٥	٨٥٢
هايتي	٥٨٠	١٤١	١٧٠	١٣٢	٥٧	٤١٠	٤١٥	٨٤	٤٩٥	٥٢٠
مقدونيا	٤٥٠	١٥٤	٩٥	٩٧	١٢	٧٥٠	٧٧٢	١٤٢	١ ٧١٠	١ ٥٧١

الجدول 9 - بقاء - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: ميزان المدفوعات  
(بملايين الدولارات)

	الرصيد الإجمالي		حساب رأس المال والحساب المالي		رصيد الحساب الجاري		رصيد حسابات الإقراضات		التحويلات المالية						
	1995	1996	1995	1996	1995	1996	1995	1996	1995	1996					
المنطقة	17 200	0 018	10 107	49 770	76 700	78 077	77 070	71 917	48 179	78 810	77 779	70 071	12 790	12 771	17 007
الأرجنتين	1 700	7 710	170	0 800	180	8 188	4 700	7 790	9 772	7 000	7 401	7 090	400	477	719
إكوادور	770	0 070	711	070	770	81	700	877	180	1 760	1 191	1 710	740	771	140
أوروغواي	170	709	778	710	078	177	070	709	479	170	177	747	40	77	41
باراغواي	400	77	770	440	1 087	1 084	050	1 070	703	صفر	1	17	40	44	77
البرازيل	7 000	17 977	7 047	76 700	71 909	7 797	70 700	18 171	1 107	10 800	11 100	9 091	7 000	7 711	7 477
بنما	100	94	407	760	781	117	010	087	018	400	406	471	770	777	771
بوليفيا	700	44	00	810	708	71	070	707	171	700	777	707	700	774	777
بيرو	1 740	477	1 004	0 110	7 777	4 044	7 470	4 778	7 050	1 000	1 877	1 780	000	491	707
الجمهورية الكوبية	70	177	787	80	197	778	140	777	104	070	477	719	1 140	1 001	497
الاستدور	100	147	117	780	477	171	180	771	18	170	97	90	1 770	1 789	1 789
شيلي	1 700	1 081	7 717	7 700	971	800	7 790	170	779	1 710	1 470	1 744	410	700	708
غواتيمالا	170	107	47	700	470	090	480	077	778	170	104	171	770	497	449
غيانا	80	88	74	0	7	77	70	40	101	80	87	87	40	79	77
كولومبيا	7 040	1 010	1 770	1 710	7 770	7 871	7 700	7 000	7 061	1 780	1 747	1 897	770	111	87
كوستاريكا	90	779	87	70	417	771	170	187	477	100	197	707	180	174	147
كوبا	700	777	170	4 910	4 479	774	4 710	4 117	7 719	7 090	7 087	470	470	779	877
الكوستاريكا	700	10 707	17 771	1 700	14 707	11 707	1 000	706	79 419	17 110	17 079	17 717	4 470	7 970	4 011
الكوستاريكا	490	1 707	787	190	497	00	780	707	780	700	709	470	90	70	741
نيكاراغوا	700	197	71	700	710	70	710	74	4	100	74	11	800	000	107
هايتي	900	177	71	70	70	707	170	147	778	0	77	700	770	747	81
هندوراس															

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى المعلومات المقدمة من صندوق النقد الدولي والوكالات الوطنية.

(أ) تشمل قطاع مساعدي المناطق الحرة لتجهيز السفن.

(ب) تغيرات ألية القيمة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(ج) باستثناء غيانا.